

المراجع:

- 1- دراستنا / مقاربه نظريه حول اشكاليه القطع والتقاطع في التجاره الدوليه / مجله بحوث اقتصاديه / العدد 15/1999 - القاهره
- 2- دراستنا / مقاربه نظريه حول رأس المال والتجاره الدوليه مجله بحوث اقتصاديه / العدد 32 - 33 / 2004 - القاهره
- " بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول الجزائر والمنظمة العالميه للتجاره ، مارس / أبريل 2002 / جامعه عنابه - الجزائر .
- 3- دراستنا / مقاربه نظريه حول اشكاليه القطع والتقاطع في التجاره الدوليه / مصدر سابق
- 4- الكتاب السنوي الحادي والعشرون / قضايا فكريه / القاهره 2005
الدراسة القيمه للدكتور سمير أمين "
- 5- الدكتور محمد رؤوف حامد / القفز فوق العولمه / سلسله أقرأ ، دار المعارف ، القاهره
- 6- الكتاب السنوي / قضايا فكريه / مصدر سابق
- الدراسة القيمه للأستاذ الدكتور / محمد دويدار / العولمه .. مقوله أم قوله ايديولوجيه /
- 7- جي . آر. ماندل / العولمه والفقراء / تعريب وليد شحاده / دار الحوار الثقافي - بيروت /
- 8- " العولمه والفقراء " مصدر سابق
- 9- دراستنا / افكار أوليه حول ضريبه الكربون / مجله دراسات عربييه / ماي 1996 / بيروت
- 10- كارل ماركس / رأس المال / الجزء الثالث / باللغة الروسيه
- 11- دراستنا / الجدال الراهن حول الشراكه الاورو - متوسطيه / مجله النفط والصناعه /
دوله الامارات العربيه المتحده / الاعداد أوت ، سبتمبر ، اكتوبر / 2004
- 12- الدكتور سمير امين / الفيروس الليبرالي / منشورات مركز البحوث العربييه
والافريقيه / 2005
- 13 - الدكتور سمير أمين / المصدر السابق

الأقتصادي الجسور قد يفلح في التأثير على غشاوة الأفكار وتسليط كشافات ضوئية عديده عليها، إلا ان الفعل الأقتصادي مهما كان جسوراً ومتقدماً على مستوى تجريد وتفكيك الأفكار، يظل وحده غير كافيا على مستوى متطلبات التغيير ، لأن رأس المال المعصوب العينين ، يعمل حصراً تحت تأثير تركيز وتمركز عملياته ، فهو لا يتنازل طواعيه للميل للتوازن مع العمل ، لكونه يمتلك حركة ذات سلطه مقننه من خارج السوق لكنها تفعل فعلها بقوة داخل السوق.. وهو ما يدفعنا للقول : من دون ثقل حقيقي وفعال لقوة الحجة الفكرية ، ومن دون ثقل حقيقي وفعال لقوة الحركة الاجتماعية ممثله " بمنظمات العمل ، حركة المجتمع المدني ، الأحزاب السياسيه " ، يصعب اليوم الاقتراب من خيار الوسط التاريخي الجديد * على المستوى الكوني، وهذا يعني حصراً ، ان مستوى التلازميه والأشتباك بين ثقل قوة الحجة الفكرية وثقل قوة الحركة الاجتماعية، طرفاً رئيسياً في التأثير على الحدود المتاحة لتقريب الميل للتوازن بين العمل ورأس المال.

* ينبغي تربيته موضوعه خيار الوسط التاريخي ، من كونها موضوعه تحققت في اطار مرحلة الحرب الباردة بين نظامين احدهما يسمى " اشتراكي " والآخر يسمى " رأسمالي " إلا ان خيار الوسط التاريخي الجديد ، وفي ظل غياب ما يسمى " النظام الاشتراكي " فإن عفاصره : من جهة نظام رأسماليه العولمه ، ومن جهة أخرى " حركة المجتمع المدني ، الأحزاب الراديكالية ، قوى عديده تهجر الرأسماليه ، الكثير من انظمه في البلاد الضعيفه " . / الباحث /

تضييق المفاهيم اقتصاديا وقانونيا ، وليس تعويمها وتعظيمها بالشكل الذي يسمح لرأس المال تطويعها كونيا لصالحه.

هكذا يتضح ، بقدر ما يفترض ، ان خطاب الـ WTO حول الحماية الفكرية ، يتضمن رؤيا كونيه شامله لحقوق الملكية من جهة ، وضروره عقلنتها من جهة أخرى ، بينما الملاحظ على المستوى الملموس ، ان رأس المال ، يسبح الثورة التكنولوجية والحقائق العلمية ، بسباح سميكة ، من الحماية وبمقاسات تنبعا لمنطقه الخاص ، مما يحول دون المقدرة الطبيعيه للأقتصادات الضعيفه ، وتحديدًا في زاويه العمل للاستفاده من تلك الحقائق العلمية والتكنولوجيا المتطورة ، وبالتأكيد ، مثل هذا الوضع يعمق الميل لأخلال التوازن بين العمل ورأس المال لصالح الثاني.

الخاتمة :

أننا نعتقد ، ان حل اشكاليه الوضع الراهن في علاقه بين العمل ورأس المال ، لا تتحدد بالمساهمات الفكرية فقط ، بالرغم من الأهميه المميزه لذلك ، ولا تتحدد بمعادلات رياضييه وسلاسل تقنيه لوحدها ، وان موضوعه ماركس حول ليس كل المشكلات الاقتصادية ، حلولها اقتصاديه صرفه ، تعبر وبقوه عن هذا التصور لأختلال التوازن بين العمل ورأس المال ، وان قوة الحجة المعرفيه لا تحتاج الى اجتهادات معمقه ، فهي قائمه موضوعيا على المستوى " الاقتصادي ، الاجتماعي ، التقني ، القانوني " ، وهي توضح مسعى رأس المال المستمر في اخلال التوازن مع العمل ، اذا ماترك طليقا ، بالمقابل لا توجد مؤشرات كميه ولا معادلات رياضييه ولا سلاسل زمنيّه ، يمكنها لوحدها ، ان توقف هذا الميل النزوعي الحاد لرأس المال باتجاه الأخلال بالتوازن مع العمل . فالمؤشرات التقنيه مهما كانت ايجابيه ، ومهما ترتقي الى قوه الحجه ، إلا انها لوحدها ، لا ترتقي الى مكانة القوه المغيره في سلوك رأس المال ، ما لم يرافقها وبالتوازي من الجهاديه والعمل النوعي المثابر والصبور على مستوى منظمات العمل وحركات المجتمع المدني والاحزاب السياسيه ، حول طبيعه الأثار المترتبه على تصعيد ميل رأس المال لأخلال توازنه مع العمل ، سواء على المستوى الوطني أو المستوى الكوني .. ان الفعل

لأغراض اقتصادية وسياسية. لهذا فهو يركز على حجة رداءه الجودة والنوعية في سلعة الأقتصادات الضعيفة، متناسيا، ان رداءه الجودة والنوعية، يطردها السوق، اذا كان هو اقتصاد سوق فعلا.. والراجح، على مستوى التحليل والمعاينه الملموسه، ان القضية برمتها تتعلق بالتكاليف والاسعار لتلك المنتجات، وما يترتب عليها من تدني القاعده الماديه لأرباح رأس المال .

ج- ان الحماية لبراءة الاختراع في ظل العولمه قد اصبحت تغطي المنتج النهائي وليس فقط العمليه الابتكاريه، الأمر الذي يؤدي إلى منع أو (تعطيل) التوصل الي نفس المنتج حتى لو من خلال عمليه ابتكاريه مختلفه .

2- من منظور حقوق الغير: الملاحظ في خطاب المنظمه العالميه للتجاره، حول الحقوق الفكرية، وبراءات الاختراع، ثمة تجاهل للمنظور الشامل للحقوق، وكمثال على ذلك، وتحديدًا في دول الأقتصادات الضعيفة، يمكن ملاحظه التالي :
- هناك خزمة واسعه من الحرف البسيطه، لدى فلاحي البلاد المتخلفه والناميه، والملاحظ، ان رأس المال عبر الشركات المتعديه الجنسيه، غالبا ما يقوم بنقل تفاصيل هذه الحرف الى ورشات انتاجيه متطوره متعديه الجنسيه كمنتجات مبتكره جديده، يقوم بتسويقها في الاسواق الدوليه، بما فيها مناطق الحرف المسروقه ... ولا ندري، لماذا لم تسأل الـ WTO، من هم الناس المجهولون، الحرفيون الأصليون لهذه السلع التي تبدو بصيغه " سلع مبتكره جديده !! " لماذا لم تسأل الـ WTO، عن المشكلات التي تترتب للعمل من خلال هذه القرصنه على الحرف البسيطه، وتحديدًا في زاويه الميل لأخلال التوازن بين العمل ورأس المال .
- يلاحظ اليوم، هناك عمليات قرصنه واسعه، تجري كل يوم، على الأثار والمعالم الحضاريه في مناطق عديده من العالم، وبشكل خاص في دول الأقتصادات الضعيفه، والأمثله بهذا الاتجاه صارخه .

بهذا المعنى، فإن خطاب الـ WTO حول براءات الاختراع وحقوق الملكيه، طالبان ان يتأكد، ويتعزز بنصوص تشريعيه وضوابط رقابيه فاعله وشامله تركز على

للتحرر ولو جزئيا من سياج الحمائية الفكرية ، بينما واقع حال هذا السياج ، ليس من جانب الحاجز الخارجي لتصدير تلك السلع فقط ، بل حتى من جانب الحاجز الداخلي ، بحجة الحماية الفكرية لبراءات الاختراع لتلك المنتجات .

هكذا يتضح ، ان الحمائية الراهنة ، وكما هي عليه في وثائق المنظمة العالمية للتجارة ، موضوعيا لا تساعد على معالجة ميل أخلال توازن العمل ورأس المال ، ولا تساعد على معالجة ملف المديونية ، اذا لم نقل انها تزيد بالأثر السلبي سواء على العمل أو على ملف المديونية .

ثانيا - على مستوى موضوع براءات الاختراع والفترة الزمنية : يمكن ملاحظة مفارقات واضحة وبشكل كاف ، اذا ما تم التوقف المكثف عند منظورين مختلفين :

1- من منظور حقوق رأس المال : يمكن ملاحظته التالي :

أ- على المستوى الملموس ، ان الفترات المؤشرة للكثير من براءات الاختراع ، هي فترات تتجاوز كثيرا استرداد تكلفتها التأريخية .

ب- ما يلاحظ من سياسة الاحتواء والالتفاف على تأشير الفترة الزمنية ، من خلال سياسات اقتصادية جديدة ، وكمثال على ذلك : المعلن رسميا في اطار الجولات السابقة لـ WTO ، هناك مجموعه واسعه من سلع الصناعة الصيدلانية سيحل تأريخ انتهاء صلاحية العديد من براءات الاختراع بحلول عام 2008 ، مما يجعلها موضوعيا متاحة من دون أعباء لمعظم الاقتصادات الضعيفة ، وخاصة تلك الاقتصادات التي لديها الشروط الاقتصادية الأفضل ، والفرصة الأفضل ، مثل / الهند ، البرازيل ، جنوب أفريقيا .. الخ / ولمنع الاقتصادات الضعيفة ، الاستفادة من هذه الفرصة ، لمعالجة مفردات عديده من أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، وفي مقدمتها موضوعة العمل ، الملاحظ ، ان الكثير من المؤسسات الفدرالية والاتحادية في أمريكا وأوروبا تقوم بأجراءات أستباقية ، كي تحول من خلالها دون أستيراد كثير من هذه المنتجات أرتباطا بحالة براءات الاختراع المباحة وبالتأكيد ان الرصيد التأريخي لرأس المال مرتفعا ، وخصوصا في زاوية البحث عن الحجج مهما كانت واهية والتستر وراءها

- ان الارتفاع في اسعار المنتجات المرتبطة بتكلفه الحقائق العلميه ، ينبغي ان يكون متوازنا وليس مختلا ، وبعد استكمال تكلفه الحقائق العلميه ، ينبغي اخراج تأثيرها من اسعار المنتجات .

- ولأن الحقائق العلميه ، موروث أنساني ، يصبح لاحقا حق الغير في استغلالها شروعا بغض النظر عن طبيعه الدوله والاقتصاد الذي ينتمي اليها الغير .

في ظل هكذا مستوى من الحركيه الواسعه لمنظمات العمل وجماعات المجتمع المدني ، يكون سهلا التدليل على شكل ومضمون تعاملات رأس المال مع الحقائق العلميه المعرفيه بأعتبارها سلعه أو خدمه محتكره تعود ملكيتها اليه ، والمؤشرات التاليه تؤكد :

- الاطاله في عمر اعباء الحقائق العلميه على عدد وهمي من دورات النشاط الاقتصادي

- اسقاط هذه الأعباء على سعر المنتجات بوتيره اكثر من وتيره استحقاقات العبيء التكاليفي للحقائق العلميه والمعرفيه .

- في اطار تسييج التجاره الدوليه بسياج سميك من حقوق الملكيه والحمايه الفكرية ، في الغالب يقطع الطريق على الكثير من الأقتصادات الناميه ، والقادره على الاستغلال الاقتصادي الناجع لتلك الحقائق العلميه وما تنجزه من ثوره تكنولوجيه .

والذي يمكن معاينته من هذه المفارقات على المستوى الملموس :

أولا - على مستوى الخطاب الرسمي للمنظمه العالميه للتجاره ، فهي تؤكد على ضروره استفادة الأقتصادات الضعيفه من الثورة التكنولوجيه لترقيه العمل ومعالجه ملف المديونيه...!! هذا الكلام ميدانيا فيه نوع من الرطانه والدونيه ، التي تحاول الأستخفاف بعارف الغير ، ولتوضيح ذلك : موضوعيا هناك عدد غير قليل من البلدان ، التي تمتلك حظوظا اقتصاديه معتبره ، في زاويه المقدره الانتاجيه والتصديرية ، لعدد هام من السلع ، وفي ميادين انتاجيه مختلفه " صناعه النسيج ، صناعه الأدوية .. الخ " ، إلا انه الاشكاليه ، في احدى مستوياتها الرئيسيه والتي تواجهها هذه الاقتصادات ، كونها بحاجه

6- الالتفاف بالتعقيم الاقتصادي : لقد أفرطت الليبرالية المعولمة في تعقيم وتعويم الأفكار حول براءات الاختراع والحقوق الفكرية ، وهي بذلك وضعت حزمه واسعه من الموانع التي تحول دون استفادة الغير وبشكل خاص دول الاقتصادات الضعيفة، من فرصة ما تفرزه ثورة التكنولوجيا من انجازات جديدة ، وكل ذلك يتم تحت ذريعه الحد من القرصنة على منتجات الغير!!، وحق الغير " والغير هنا المقصود حصرا رأس المال " في طلب التعويض ، في اطار شروط يتم التأشير عليها من قبله. بهذا الصدد، نعتقد، ان منظمات العمل ، والمستويات المختلفه من حركة المجتمع المدني ، ارتباطا بمجموعة من الحقائق الملموسة على مستوى التحليل ، يمكنها ترقية قوة الحجة باتجاه توضيح الخلط المفاهيمي لدى رأس المال ، لموضوعة براءات الاختراع والحقوق الفكرية من خلال التالي :

أ- ان الليبرالية الراهنة ، تضع حالتين مختلفتين تحت سقيفه واحده ، فهي تضع ملكية السلع وملكه الحقائق العلميه، تحت سقيفه واحده ، بينما نحن نعلم من مفردات الاقتصاد السياسي، بأن ملكيه السلعه أمرا يمكن أن يكون خاصا أو عموميا ، بينما ملكيه الحقائق العلميه ، فهي موروث أنساني وليس صنعه محتكره تعود ملكيتها لرأس المال ، مما يحول دون أستفادة الآخرين منها .. بمعنى ما ينطبق على ملكيه السلع لا ينطبق على ملكيه الحقائق العلميه ، إلا جزئيا وبشكل محدود .

ب - لا أحد يتكرر للحالات التي يكون فيها رأس المال أو رأسماليه الدوله الوطنيه طرفا في تغطيه اعباء الحقائق العلميه ، والتي نتائجها بالتأكيد واضحه ، في تخفيض تكاليف وحدة المنتج ، وتحسين نوعيته ، ومستوى الاداء ، وبالتالي فإن الموضوعيه تقتضي تعويض تكلفه الحقائق العلميه والتكنولوجيا ، ولكن في اطار الحساب العام وليس خارجه. لأنه اذا ما حصلت العمليه خارج اطار الحساب العام ، ستتحوّل الحقائق العلميه الى سلعه خاصه احتكاريه باهضة التكاليف ، وهذا ما هو سائد .. بمعنى : - ان الأعباء التكاليفيه المرتبطه بالحقائق العلميه ينبغي ان تكون محدوده بعمر أقتصادي معقول ، وإلا نصبح أمام حالة سلعة أو صنعه احتكاريه .

أحراجهم نهائيا من دائره العمل . فاليوم يستطيع حوالي عشرين مليوناً من المنتجين الزراعيين الأكفاء الجدد الإضافيين ، اذا ما حصلوا على ما يحتاجوه من الأراضي الإضافية ، وهي في العاده ، يتم اقتطاعها من صغار الفلاحين ، مع اختيار لأجود الأراضي ، واذا ما تم ذلك في اطار توظيف رؤوس الأموال اللازمه لتزويدها بالمعدات والآليه الحديثه ، عندها سيكون انتاجهم كافيا لسد احتياجات جميع سكان المدن القادرين والتي يحصلون عليها حاليا من انتاج الريف .

من هنا يتضح ، بأن منطق رأس المال في تحديث الزراعة ، يعني :
أ- استبعاد جيش من مليارات المنتجين الريفيين ، غير القادرين على المنافسة ، وان المضمون الراهن لعملية تحديث الإنتاج الزراعي ، موضوعيا يدفع الى القضاء على مجتمعات بأكملها من البشر خلال بضع عشرات من السنين.

ب - القراءه الأسيه لموضوعه نهايه العمل !! ، تجد تعبيرها المناسب في الاتجاه العام الطويل المدى ، للتوسع الرأسمالي في ملف ما يسمى تحديث الزراعة ، من خلال ملاحظه الميل الجديد لحاله معظم الناس ، بأنقالهم من حاله الفقر إلى حاله الأفقار .
هكذا يتضح ، ان احدى المشكلات الراهنه التي تواجهها العلاقه بين العمل ورأس المال ، بقدر ما يفترض المرتجي من تحديث الزراعة ، انها تساهم في التوسع الكمي والنوعي في انتاجيه العمل الزراعي في الأقتصادات الضعيفه ، وبالتالي تراجع الفقر فيها ، فإنها عمليا تركز على اشكال محدده من عمليات الأنفاق الرأسمالي الذي يزيد من وتيره انتاجيه الزراعة بعيدا عن العمل أو لنقل بتشريك هامشي للعمل .

مثل هذا الوضع ، يتطلب تشريك واسع لحركة المجتمع المدني ، للمساهمة بالحد من الشكل الراهن ، للتوسع الرأسمالي الجديد في ميدان تحديث الزراعة ، والذي يدفع باتجاه ، حاله ليست فقط استمرار الفقر بل وكذلك تحديثه . وهو ما يعتبر على المستوى المنظور والاستراتيجي ، احدى العوائق الجديده الجديده والذي يحول دون الميل للتوازن بين العمل ورأس المال . والتحول من الفقر إلى الأفقار في هذه الحاله ، يعني تحويل معظم الناس من حاله كونهم فقراء ولكن هناك حدودا تجعلهم قادرين على إطعام انفسهم ولو شكل سيء الى حاله من الأفقار الجماعي للمجتمعات والعمل .

مع الأقتصادات الضعيفة ، او في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع أوروبا ، وهو ما يدفعنا بتثبيت ملاحظتين أوليتين هامتين : -

(1) ان مجتمعات الزراعة الفلاحية ، تشمل نصف الأنسانيه " اكثر من 3 مليار من البشر ، وان سمة الأقتصادات الضعيفة ، ملازمه لحالة المجتمعات الزراعيه الفلاحيه ، وان مستوى من هذه المجتمعات انتفع فعلا من شروط تحسين المردوديه الزراعيه " الأسمده ، قاتلات الأفات ، البذور المنقاه ، الأستفاده وبقدر محدود من الآلات والمعدات " لهذا فإن انتاجيتها تراوحت ما بين (100 - 500) قنطر مكافئ للفرد ، وان مستوى واسع من هذه المجتمعات ، لم تنتفع إلا هامشيا جدا من مكسب الشروط الحديثه للزراعه ، لذلك فإن انتاجيه الفرد فيها ظلت تتراوح في حدود 10 قنطار فقط / مكافئ للفرد .

2- ان الزراعه الرأسماليه ، والتي توجد بالكامل تقريبا في أمريكا الشماليه وأوروبا والمخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية واستراليا ، وهي تستخدم نسبة ضئيله من مجتمعاتها ، في أحسن الأحوال لا تتعدى بضع عشرات الملايين من المزارعين ، والذي لم يعودوا في خانة الفلاحين ، حيث ان انتاجيتهم تتراوح ما بين " 10 ألف - 20 ألف " قنطار مكافئ من الحبوب للفرد في العام ، بفضل شروط الزراعه الحديثه التي توفرها الرأسماليه المتطوره.

بهذا المعنى ، فأنا في الملف الزراعي ، ازاء مفارقة مفرطه الفجوه ، بين انتاجيه الزراعة في المجتمعات الرأسماليه - وانتاجيتها حالة فقراء الفلاحين ، حيث ارتفعت النسبة من 10 : 1 قبل الحرب العالميه الثانيه إلى 2000 : 1 في الظروف الراهنه (13) . والملاحظ أيضا ان الأرتفاع في معدل انتاجيه الزراعه قد فاق المعدلات المقارنه في الأنشطة الأخرى ، ومثل هذا الوضع ادى الى تخفيض في الاسعار الحقيقيه للمنتجات الزراعيه بنسبه 5 : 1 .

والمشكلة ان الرأسماليه في المرحله الراهنه ، وفي الملف الزراعي تحديدا تفتح مجالا واسعا للتوسع الرأسمالي من خلال ما يسمى تحديث الانتاج الزراعي ونهاية العمل من منطلق ، حسابات المرحله الراهنه للرأسماليه ، فإن 80 % من سكان العالم يمكن

¹³ د. سمير أمين / الفيروس الليبرالي / مصدر سابق / مركز اللبحوث العربيه والأفريقيه 2004

الضعيفه أمراً منطقياً ومقبولاً ، بل ان فجوة الأجور بين الحالات المختلفه " اقتصادات ناميه ، اقتصادات ناشئة ، اقتصادات متخلفه " من الاقتصادات الضعيفه هي الأخرى أمراً قائماً ومنطقياً على المستوى المنظور على الأقل . إلا ان الأشكاليه تكمن في هذه التأثيره المتصاعده من حالة اللاتناسب عند مقارنه فجوة إنتاجيه العمل مع فجوة عائد العمل في الحالات المختلفه . ونعتقد ان الأقتراب من حلول جاده لهذه الأشكاليه يمكن ان يساهم بشكل معتبر في تصحيح الميل للتوازن بين العمل ورأس المال ، وفي هذا الاطار ، يقتضي التالي :

ا- تصعيد الجدل النظري والمعاينات الميدانيه العديده بصدد الخط التوافقي الفعال حول خلق منظمه للهجره العالميه .

ب- ان المنظمات المهنيه المتصله بالعمل ، هي المنبر المناسب لأستخدام كل الوسائل المتاحة من اجل انتزاع كل ما يسمح تصحيح الارتباط بين فجوة إنتاجيه العمل وفجوه الاجور على الصعيد العالمي .

ج- ان تدرج جميع القوى الحيه في حركه المجتمع المدني ، موضوعه اللاتناسب بين فجوة الإنتاجيه وفجوة عائد العمل ، كأحدى الموضوعات الرئيسيه في نشاطها بأعتبار ان المحصله النهائيه لتلك الفجوات ، تصب في مجرى تصعيد ميل اخلال التوازن بين العمل ورأس المال ، وبالتأكيد ان فاعليه ونجاح هذه المهمه يتوقف على مستوى العمل والتنسيق بين حركه المجتمع المدني ومنظمات العمل من جهة ، ومدى مساهمه العمل في نشاط حركه المجتمع المدني من جهة أخرى .

5- الليبرالية المعولمة والمجالات الجديدة للتوسع الرأسمالي :

أولا - ما يسمى " تحديث الإنتاج الزراعي "

ثانيا - الالتفاف بالتعظيم على المستوى الاقتصادي

أولا - ما يسمى " تحديث الإنتاج الزراعي " : في المرحله الراهنه للرأسماليه ، يثير الملف الزراعي قلقاً مستمرا سواء في علاقات الاقتصادات الرأسماليه المتطوره ككل

الضعيفه ، فرصه الاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات أكثر من الحدود التي يرسمها رأس المال الاحتكاري العالمي.

2- بصدد مبدأ ما نسميه " التيار المتبادل " : ارتباطا بمتطلبات التطبيق الشفاف لموضوعة اقتصاد السوق ، فإن توسيع الحرية لدائره حركه انتقال العمل ومرونتها عالميا يتطلب ترسيخ مبدأ التيار المتبادل ، سواء بصيغة انتقال الصناعات للعمل أو بصيغه انتقال العمل للصناعة ، بمعنى جعل صيغتي التيار المتبادل وجهين لعمله واحده ، وتحظى العمليه قبولاً واسعاً في اطار متطلبات اقتصاد السوق ، حيث ان حركه كل منهما اتجاه الآخر تعني دوراً استكمالياً للنشاط الاقتصادي ، سواء بصيغه استكمال مهمات المشروع الوطني للتنميه كما هو عليه حالة البلاد الضعيفه اقتصادياً أو بصيغه ترقيه العائد الاقتصادي كما هو عليه حالة البلاد المتطوره اقتصادياً.

3- بلورة نوع من التوافق بين مصلحه رأسماليه الدوله الوطنيه ورأس المال المحلي الخاص ، من منظور تخفيف العبء المباشر أو غير المباشر لضغط رأس المال العالمي ، وبالتأكيد ان تحسين عمل السياسه الاقتصاديه الوطنيه يجعل ملاحظه الآثار الايجابيه للعمليه التوافقيه على تنوع مصادر التمويل خارج الاقتصادات المتطوره ، سواء بصيغه التمويل النقدي ، أو بصيغه التمويل الانتاجي ، أو بصيغه التسويه بالمقايضه (*) ، ولمثل هذا الاتجاه ، هناك حظوظ واسعه لنجاحه ، إذا ما أفترن بجهد جاد في أشاعه مستوى معتبر من التوافق بين مصلحه رأسماليه الدوله الوطنيه ورأس المال المحلي الخاص ، وبالتالي يخلق ميلاً توافقياً أكثر من كونه تعارضياً بين مصلحه العمل رأس المال .

4- المسعى المتاح لحل اشكاليه فجوة الأجور وانتاجيه العمل : كما ذكرنا في المحاور السابقه ، وارتباطاً في فجوه انتاجيه العمل بين الاقتصادات المتطوره والاقتصادات الضعيفه ، فإن الفجوه في الأجور في حالتها الاقتصادات المتطوره والاقتصادات

(*) نعتقد ان رأسماليه الدوله الوطنيه في معظم الاقتصادات الضعيفه ارتباطاً بموروثها التاريخي ، فهي مؤهلة لريادة وتحقيق مستويات معتبره من التوافقيه المرتجاة . / الباحث /

ثانيا - حدود ضيقه من العمل الذي يركز على ثورة المعلومات والاتصالات في دائره التداول . وكنتيجه لذلك ، فإن الضعف في ايقاعات الاتساق بين المعروض من العمل والمعرض من سلعة ثورة المعلومات والاتصالات يجعل فجوه العماله الفائضه كبيره وأمر واقعاً.

ومن هنا تحديداً ، ينبغي التمييز جيداً بين الضرورات القصوى للاستفاده ايجابيا من ثورة المعلومات والاتصالات على مستوى الاقتصاد الوطني ، وبين حالة الشراكات المنصوبه للعمل من خلال توسيع دائره اختلال ايقاعات الاتساق المطلوب بين ما يحصل في العمل وما يحصل في ثورة المعلومات والاتصالات . وفي هذه الزاويه يمكن صياغة بعض الملاحظات الهامه كمدخل استدلاي لما هو متاح للعمل من خلال التالي : -

1- لا أحد يدعي ان رأس المال سيكون ايجابيا وبدفعه واحده من زاويه الاستفادة من منجزات الثورة التكنولوجية - التقنيه ، وعقلانيا في حركيه ايقاع الاتساق بين العمل وثوره المعلومات ، إلا انه بالمقابل نعتقد ، ان امكانات رأس المال على تصعيد ميل أخلال التوازن مع العمل انطلاقاً من ثورة المعلومات والاتصالات تظل محدوده ومقده بظروف قد تخرج من دائره حسابات رأس المال .

ولتوضيح ذلك ، قد تكون المنابع المتقدمه بمستوى رفيع لثورة المعلومات والاتصالات محدوده في دائره جغرافيه يركز ويتمركز فيها نشاط رأس المال الاحتكاري العالمي ، إلا ان هذا لا يعني ان ثورة المعلومات والاتصالات ، والتطور التكنولوجي - التقني غائبه عن المناطق الأخرى ، ومثل هذا الوضع يجعل الكثير من الاقتصادات الضعيفه امكاناتها متاحه عبر هذه المناطق ، وفي زاويه العمل تحديداً يمكن ان يحصل ميلا توافقيا بين حركيه ثورة المعلومات واتساق ايقاعاتها على حركيه العمل .. بمعنى ان تعدد في شكل حركيه رأس المال العالمي " الشركات المتعديده الجنسيه ، الشركات المستقله ، رأسماليه الدوله الوطنيه " يجعل ميول الحصول على ناتج ثورة المعلومات والاتصالات ، بقدر ما هو متبايناً لكنه متاحاً ، وبالتالي يمنح العمل في الاقتصادات

على تقليص تكلفه عوامل الانتاج وزيادة العائديه ، وهذه العقلنه ، تفترض من العمل القيام بالتالي :

- توسيع دائره ثقافه اتساق ايقاعات العلاقه بينه وبين ثوره المعلومات والاتصالات ، وهذا التوسع ينبغي ان يكون له انتشارا على مستوى المجتمع المدني والسياسه الاقتصاديه لرأسماليه الدوله الوطنيه ، مفاده ، بقدر ما إن الاستفادة من المجالات الواسعه التي تتيحها ثورة المعلومات والاتصالات أمرا ضروريا ومطلوبا ، وبقد ما إن الاستفادة من سلعه التكنولوجيا المتطوره هو الآخر أمرا مطلوبا وضروريا في حدود معينه ، إلا أنه بالمقابل ينبغي الاستيعاب الواعي ، ان استيراد سلعه التكنولوجيا المتطوره لا يعني نقلا للتكنولوجيا المتطوره ، بل نقلا لسلعتها ، وهو امر مختلف في اثاره المباشره وغير المباشره...على مشروع التنميه الوطني .

- ان الاستفادة الحقيقيه من ثوره المعلومات والاتصالات ، تفترض مسبقا ثمة تشريك واسع وفعال للعمل الانتاجي على مستوى الاقتصاد الوطني ، وان الانتقال الى مستوى التكنولوجيا المتطوره ، تعبر عن كونها مرحله نوعيه جديده في هيكله رأس المال وهيكله العمل - واذا كانت ثورة المعلومات والاتصالات لا تركز على هذه القاعده الانتاجيه المتطوره ، عندها الأقرب للواقع ، ستكون الحصيله مفككه مفهوميا وموضوعيا ، حيث سيفرط في الحديث عن ثورة المعلومات والاتصالات في اقتصاد لا يركز على ما هو ضروري لثوره المعلومات والاتصالات ، ومن الراجح ستعرض منتجات ثوره المعلومات والاتصالات ، من دون نسيج مترابط وموثق في علاقته مع حركه العمل على مستوى الاقتصاد الوطني .. والنتيجه في هذه الحاله ، هي حالة اغتراب متبادل بين العمل وثورة المعلومات والاتصالات ، بسبب ضعف ايقاعات الاتساق بينهما ومن هنا تحديدا ، يكون ضروريا التشديد على أهمية شروط الاتساق ، في ايقاعات العلاقه بين العمل وثورة المعلومات والاتصالات ، حيث من دون هذا الاتساق سينشأ التالي :

أولا - حدود ضيقه جدا من العمل الذي يركز على ثوره المعلومات والاتصالات في دائره الانتاج .

أ- ان ثورة المعلومات والاتصالات أمرا واقعا ، ويعكس ترقيه مستمره لطبيعته شكل ومضمون السلع والخدمات.

ب- لرأس المال الحق ، في ترقيه استخدام التكنولوجيا المتطورة ، من زاوية اختزال عوامل الإنتاج المختلفة بما فيها العمل . إلا ان هذا الحق في علاقته بالعمل " الوطني والدولي" لا يعني تجاوزا لعلاقه سببيه بين العمل ومشروع التنمية الوطني ، عندها من الراجح سيحصل من الناتج المجرد لثوره المعلومات والاتصالات ، مفارقه شديده الموضوع بين البطاله ومعدلات النمو الاقتصادي . بهذا المعنى ، فان استخدام التكنولوجيا المتطورة ، كميل لتجاوز العمل وزياده اختلال علاقته برأس المال ، سوف لا يكون ضارا بمصلحة العمل فقط ، بل ومصلحة الاقتصاد العالمي ، وهو أيضا ضارا بمصلحة الحركة الكونية لرأس المال.

ج- من زاوية الكيفية التي يتم فيها استخدام ثورة المعلومات والاتصالات وعلاقتها بالعمل : الكيفية التي يتم فيها استخدام ثوره المعلومات والاتصالات ، بقدر ما تبدو في بعض مستوياتها تشكل ضررا معتبرا للعمل ، من خلال توسيع دائره ما يسمى " الفائضين عن العمل" ، إلا ان الموضوعيه تقتضي ملاحظه التالي :

- ان ثورة المعلومات والاتصالات ، في احدى مستوياتها يمكن ان تسمح بترقيه الاستثمار في رأس المال البشري والذهني ، وهو شريحه صحيح قد تكون محدوده ، إلا ان حظوظها في اطار ثوره المعلومات والاتصالات واسعه .

ان ثورة المعلومات والاتصالات ، كحالها قائمه ، تدفع رأسماليه الدوله الوطنيه والقطاع الخاص في اعاده النظر ، في البرامج التقليديه للتدريب والتأهيل ، بل قد تدفع باتجاه اعاده نظرجاده في ملف التعليم في كل مراحلها من منظور علاقته ذلك بمشروع التنمية الوطني . وفي سياق ما تقدم ، لا بد من التأشير ، على الدور المرتجى من العمل في خلق المقدره على عقلنه ابقاعات ثورة المعلومات والاتصالات ، التي يعمق رأس المال استثماراته من اجل توسيع القاعده الماديه لأرباحه من خلال مقدره ناتج ثوره المعلومات والاتصالات

ثالثا - الترقية المفاهيمية لملف ثورة المعلومات والاتصالات : الأشكالية في هذا الملف ، ان ما يطفو على مستوى السطح ، يُظهر وكأن ثورة المعلومات والاتصالات هي السبب وراء تراجع العمل ، بينما وقع الحال ، هو ان رأس المال يخل في دائرة الاستثمار ما بين استثماراته الواسعة في تطوير التكنولوجيا وسلعة التكنولوجيا ، وبين استثماراته المحدودة في ميدان مهارة العمل ، مثل هذا الوضع المقصود أساسا ، للحيلولة دو تبخيس الأرباح بل تعظيمها ، وهو يختلف كليا عن مقوله ، يظهر فيها وكأن التطور التكنولوجي في ثورة المعلومات والاتصالات هو المسؤول عن بؤس العمل . لا أحد يشك ان ثورة المعلومات تعمق باستمرار التطور في المجال التكنولوجي ، إلا انها لا تحقق باستمرار التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، ان اختلال التوازن بين العمل ورأس المال ، في إحدى تجلياته الملموسة ، هو هذا التراجع في التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي .. والسؤال، كيف ينبغي النظر للتطور العلمي والتكنولوجي في علاقته بالعمل ؟.. وهل هناك مستويات تلازمية ينبغي التأشير عليها في موضوع ثورة المعلومات والاتصالات في علاقتها بالعمل ورأس المال ؟.

وهو ما يتطلب تقديم أفكار أولية للأجله عليها من خلال التالي :

1- ان التطور العلمي والتكنولوجي ، يعيد هيكله العمل ولا يلغيه ، وفي سيرورة أعاد هيكلته العمل ، قد يحصل ان يظل العمل محدودا ، ولأنه محدودا فأن مؤشر م يسمى " الفائضين عن العمل " ، سيكون واضحا ، وبحجم ونسبه معتبره ، ويظل العمل محدودا لأنه من الصعب ان نتوقع ان رأس المال يقبل الانفاق الاستثماري ويعطي الأولويه المميزه في توسيع الانفاق في دائره المهارات العاليه للعمل ، أكثر من حدود معينه تتوافق مع احتياجاته على صعيد دورة نشاطه الاقتصادي ، لأن من هذا الشيء ، اذا ما حصل سيؤدي الى تبخيس القاعده الماديه لأرباحه الصافيه ف توظيفاته الرأسمالية .

2- لا يجوز النظر لملف ثورة المعلومات والاتصالات ، كحالة مجردة في علاقتها بالعمل ورأس المال ، وهو ما يتطلب أشاعة ثقافة معمقة بثلاث مستويات تلازم وهي :

تفصل اشكاليه العلاقة بين العمل ورأس المال بشكل أعمق ، وهو ما يتطلب أحياء فعال ونحيم منضبط لهذه الملفات .

إذا ما تم للنظر الى ملف المجتمع المدني مثلا ، من زاوية كونها لا تعدو عن حركه فوقانيه في اطار مفردات الخطاب النمطي القديم ، عندها الأكيد سواء على المستوى المنظور او الاستراتيجي ، سيفلح مشروع أميله رأس المال في تعميق اختلال التوازن بين العمل ورأس المال لصالح الثاني.. والأسباب في هذا الاتجاه واضحة ، يمكن التمييز على منطقتاتها كالتالي :

يسهل على رأس المال تصعيد الانتباه والأهمية لجوانب واجراءات شكلانيه ، تنكس اهمية محدودة في حركه المجتمع المدني ، وسحبها الى مستوى سطح المواجهة ، على حساب حركه ديناميكيه ذات ثقل مميز ألا وهو العمل ..وعلى سبيل المثال لا الحصر ، تبسيط التحول في حركه المجتمع المدني من زاوية مهمات تاريخية تركز على العمل الى زاوية المهمات العرضيه والتي غالب ما تركز على موضوعات مثل " الجنس ، الأسرة ، الحريات الشخصيه .. الخ " ، وفي هذه الزاوية تحديدا يسهل على رأس المال الدفع باتجاه " تخليط " أوراق العمل ، لمعارك داخلية في اطار المجتمع المدني بينما تكون معركه العمل الخارجيه والحقيقيه مع رأس المال في حالة تراجعيه بفعل الاختلال الواسع للتوازن المطلوب (*). من هنا فإن المتاح في هذه الزاوية تطويق ميل رأس المال لتحريف جوهر المسار التاريخي لحركة المجتمع المدني ، من خلال تقريب الدفع بالمكانه المميزه التي يحتلها العمل على صعيد موضوعات المجتمع المدني . ومن هنا تحديدا ، وعلى سبيل المثال ، كلما كان ملف المرأة " بأعتباره أحد المفردات الرئيسيه في ملف المجتمع المدني " منظورا اليه ، وفي كل مفاصله على قاعده العمل ، كلما كانت اسقاطات المجتمع المدني ايجابيه في زاوية الميل للتوازن بين العمل ورأس المال ، ونفس الشيء يمكن تصور ملف الاسره وملف الحقوق الشخصيه .

(*) لا أحد يشك ، في ضرورة تصويب الاهتمام بحركة المجتمع المدني ، سيما وان حكومات معظم البلاد المتخلفه ، ظلت على الدوام ، تزدرى وتتجاهل ثقل وأهمية حركة المجتمع المدني في بلدانها ، إلا انه ينبغي ان يكون واضحا ، ان الاهتمام الضروري في حركة المجتمع المدني ، لا يعني طمسا إلى جوهر الاشكال في المهمات التاريخيه التي تركز على العمل . / الباحث /

- من جهة ، مع مطلع تسعينات القرن الماضي ، بدأت تنتشر حالات استيقاظ أوروبي ، باتجاه الانتقال من حالة الضعف المعرفي للمصالح ، الى مرحلة توسيع دائره معرفه المصالح ، ولو اننا نعتقد ان ذلك مازال محدودا ، والقيود الأمريكية الضاغطة على أوروبا مازالت واسعه .

- من جهة أخرى ، وفي نفس الفترة ، بدأت تنتشر وبشكل أوسع وأسرع ، حالات التخلي من خيار الوسط التاريخي الى خيار الليبرالية المعولمة !! . وموضوعيا مثل هذا التقاطع بأيقاعاته غير المتسقة ، لا بد وان يلقي بظلاله سلبيا في علاقه بين العمل ورأس المال . من هنا يتضح التالي :

(1) ان استمرار التقاطع بين العمل المحدود ، باتجاه تصعيد الصحوه المعرفيه للمصالح من جهة ، والطلاق مع خيار الوسط التاريخي من جهة أخرى ، الراجح سيقرب عليه ، موقعا تراجعيا لأوروبا ، سواء على مستوى وضعها الاقتصادي والاجتماعي الداخلي ، أو على مستوى المكانة الاقتصادية والسياسيه الدوليه .

(2) أن أوروبا الراهنه ، على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وخاصة في علاقاتها الاقتصادية مع بلدان الاقتصادات الضعيفه ، مازال لديها حظوظا واسعه لأحياء ورياده العمل المتعدد الجبهات ، لتأكيد خيار الوسط التاريخي (*) ، وبعبكسه لا يوجد ما يدعو الى التفاؤل والأمل لمستقبل أوروبا ، اذا ما تم تسديد خيار الليبرالية المعولمة (12) (*) .

ثانيا - أحياء منضبط لملف المجتمع المدني : كما يلاحظ اليوم ، ان رأسمالية مرحله أميله رأس المال تشيع لمفاهيم المجتمع الكوني الجديد ومتطلبات التغيير من خلال رؤيا جديدة لملفات المجتمع المدني وملفات ثورة المعلومات والاتصالات وغيرها ، وهنا

(*) مما هو جدير بالاحاطه ، ثمة مناطق مميزه جغرافيا واقتصاديا ، مثل " روسيا ، الصين ، الهند " والراجح ان خيار الوسط التاريخي قريبا لتكوينها الاقتصادي والاجتماعي ، وهو ما يفترض من أوروبا التقاطه وتوظيفه جيدا / الباحث / .

(12) العولمة والنظام الدولي الجديد / سمير أمين وآخرون / مركز دراسات الوحدة العربية ، السلسلة / رقم 38 ديسمبر 2004 /

إلى التقدير الأولي التالي ، أن الاقتراب من التوازن المتاح على المستوى المنظور والاستراتيجي ، يتطلب حولا ليست تقنية صرفة ، حيث لا توجد معادلات رياضية صرفة ذات طابع اقتصادي ، يمكن لها ان تغطي مجالا كاملا للتوازن بين العمل ورأس المال ، ومن هنا تحديدا ، فإن ملفات العقد الاجتماعي ذو البعد العالمي ، تكون طرفا أساسيا لردم فجوة اختلال التوازن بين العمل ورأس المال ، وهو ما يدفعنا بتقديم بعض الأفكار ، كمعيار ضغط باتجاه تقريب الميل للتوازن بين العمل ورأس المال .

أولا - أوروبا وخيار الوسط التاريخي : لقد انحازت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لخيار الوسط التاريخي، وكان هذا الخيار صائبا ، رغم انه جاء متأخرا بمعنى ، لو خلت أوروبا خيار الوسط التاريخي مبكرا " مطلع القرن العشرين " من الراجح لما شهد العالم الحرب الأولى والثانية ، ولا كان النموذج الاشتراكي متدنيا كما شاهدناه ، ولا تربعت الولايات المتحدة الأمريكية على عرش السلطة الكونية ، ومن الراجح أيضا ، تحققت المزيد من العالمية وليست العولمة ، وتحديدًا في الزاوية الاقتصادية ، المهم بعد الحرب العالمية الثانية ، حققت أوروبا صحة خيار الوسط التاريخي حيث طيلة مرحلة الحرب الباردة ، وتحت سقيفة خيار الوسط التاريخي ، حققت أوروبا إنجازات اقتصادية واجتماعية كبيرة ، وبغض النظر عما يقال عن دور مشروع مارشال في إعادة أعمار أوروبا وإنجازاتها ، إلا انه في تقديرنا ظل دور مشروع مارشال محدودا رغم أهميته ، ومن الخطأ تعظيمه على حساب الدور المميز لخيار الوسط التاريخي ، ويتجلى ذلك في الحدود المقبولة من الميل للتوازن بين العمل ورأس المال . وكان يمكن لأوروبا الرأسمالية في مرحلة الحرب الباردة ، ان تنجز مهمات كبيرة ، على مستوى حضورها العالمي ، لولا حالة الضعف المعرفي للمصالح (11) ، والتي سادت أوروبا طيلة مرحلة الحرب الباردة . ومع بدايات ، مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، برز على سطح الحضور الأوروبي تقاطع جديد ، مغايرا لما هو مرتجى من أوروبا ، ولأوروبا والمصلحة الكونية وهذا التقاطع مفاده التالي :

(11) المزيد ، راجع دراستنا / الجدال الراهن حول الشراكة الأورو - متوسطية / مجلة النفط والصناعة الاعداد 107 ، سبتمبر ، أكتوبر / 2004

من الحرية الواسعة لانتقال رأس المال والعمل .. عندها بلا شك ، أن أثر إسقاطات تحرير السياسة النقدية - والمالية على العمل ورأس المال سيكون متوازنا ، أو على الأقل ذو ميل للتوازن ، ويمكن تقدير نفس النتيجة ، إذا افترضنا ثمة محدودية في تحرير السياسة النقدية - والمالية ، يقابلها محدودية مماثلة في حرية انتقال العمل ورأس المال . إلا أن ما يجري على أرض الواقع مغايرا لذلك ، فالواقع هناك خطاب وإجراءات ميدانية ملموسة مفادها تحرير واسع للسياسة النقدية - والمالية ، لا يقابله مستوى واضح لتشكيل نظام نقدي عالمي مؤشر عليه من خلال العملات الدولية الرئيسية " الدولار ، الأورو ، الين " من جهة ومن جهة أخرى يقابله متقاطعين ، حيث رأس المال يمتلك مستوى واسع من حرية الانتقال على مستوى " الشكل والمجال والجغرافية " ، بالمقابل فإن العمل لا يمتلك من هذا المستوى لحركة الانتقال إلا ما هو محدود جدا ، مثل هذا الوضع يجعل من واقع إسقاطات تحرير السياسة النقدية - والمالية على العمل ورأس المال ليس متماثلا ، بل مخلا باتجاه تعميق فجوة التوازن بين العمل ورأس المال، من هنا يتضح أن المنحى الراهن للسياسات النقدية والمالية على الصعيد العالمي ، لا تساعد على استعادة التوازن بين العمل ورأس المال ، بل موضوعيا تزيد من اختلال العلاقة بينهما.

وهو ما يتطلب ترقية جادة للعلاقات النقدية الدولية ، بالشكل الذي يسمح بتأسيس متوازن بما يسمى نظام نقدي عالمي ارتباطا بـ براهن الاقتصاد العالمي .

المحور الرابع : رؤيا في التوازن متاح / المنظور الاستراتيجي للتوازن متاح / بين العمل ورأس المال :

في موروث ، موضوعات ، نقد الاقتصاد السياسي للرأسمالية عبارة ذات مغزى عميق ، مفادها ليست كل المشكلات الاقتصادية ، حلولها اقتصادية صرفة ، ⁽¹⁰⁾ وإذا أخذنا المستويات الموجودة ، لوضع رأس المال والعمل في المرحلة الراهنة ، موضوعيا يصبح الإفراط في التأمل لملاحظة ميل للتوازن بين العمل ورأس المال ، مؤسس على مؤشرات اقتصادية صرفة ، نوعا من التبسيطية ، لما هو يجري فعلا على أرض الواقع ، وبالتالي لا يساعد على ترقية الأفكار وتقريب ما هو متاح لأرض الواقع ، وهو ما يدفعنا

⁽¹⁰⁾ كارل ماركس / رأس المال /.. الجزء الثالث باللغة الروسية .

- من جهة ثانية ، استخدام رأس المال مقاسات متعددة في استثماراته في الاقتصادات الضعيفة ، بل تتعدد هذه المقاسات حتى في حدود الدولة الواحدة ... فالتجربة الميدانية لنشاطه تؤثر على أن استثمارات رأس المال في بعض دول الاقتصادات الضعيفة ، في مشروعات اقتصادية غير ملوثة للبيئة ، أو على الأقل ضعيفة التلوث البيئة لكونها تركز على حزمة واسعة من التطور التقني - التكنولوجي في المراحل المختلفة للنشاط سواء على مستوى دائرة الإنتاج أو دائرة التداول .. إلا أنه الملاحظ هنا ، أن هذا التطور في الإنفاق الاستثماري ، وهو عنصرا إيجابيا بلا شك ، وبقدر ما يستهدف إيقاف زحف التلوث والاعتداءات على البيئة ، لكنه بقدر أكبر يقلص العمل بما يسمح بإخلال توازنه في العلاقة برأس المال.

- من جهة ثالثة ، فإن رأس المال في بعض الاقتصادات الضعيفة ، وخاصة تلك التي تركز على قاعدة واسعة ورخيصة جدا من عوامل الإنتاج التقليدية ، غالبا ما يصبح معالجة ملف الأضرار المترتبة على التلوث والاعتداء على البيئة ثانويا .. وبالتالي فإن الاختلال في التوازن بين العمل ورأس المال ، في إحدى مستويات مرجعيته ، هو غياب الاحتساب لعبء التلوث أولا ، وغياب تحديد مسؤولية الطرف " أو الأطراف " الذي يتحمله ثانيا ، والتدني الحاد في أجره العنل " في هذه الحالة " ثالثا " .

بهذا المعنى فإن الأسقاطات الراهنة لموضوعه " التلوث والاعتداء على البيئة " بمستوياتها التقنية المتباينة ، والتباينات الجغرافية والاقتصادية للمناطق المختلفة ، قد تحقق مكسبا إيجابيا محدودا في ميدان تطوير التلوث والاعتداء على البيئة ، إلا أنها وفي إطار آليات الراهنة ، تعمق وبقوة حالة اختلال التوازن بين العمل ورأس المال.

رابعا - جانب من السياسات النقدية - والمالية : بلا شك أن التحولات الحاصلة على مستوى السياسات الاقتصادية الدولية والوطنية ، تتطلب متغيرات جديدة على مستوى السياسات النقدية - والمالية على المستوى الدولي والوطني ..

وإن هذه المتغيرات في السياسات النقدية - والمالية ، لها إسقاطات على العلاقة بين العمل ورأس المال ، يمكن أن تكون أثارها متوازنة أو مُخلّة بالعلاقة. فالحالات التي يكون فيها تحرير السياسة النقدية - المالية واسعا ، والتي يقابلها افتراض مستوى مماثل

تكاليفها متراكما ، ناجم عن تلوث البيئة ينبغي أن يدفعه رأس المال "
ما زال هو المستفيد من النشاط" إلى العمل أو لرأسمالية الدولة الوطنية أو
كليهما معا .

بهذا المستوى من التحليل، تكون المراجعة التاريخية
 لموضوعة تلوث البيئة، ذات ميل موضوعي لتصحيح حالة الاختلال
 الراهنة باتجاه التوازن بين العمل ورأس المال، وليس العكس.
 (2) الملاحظ في أوضاع تلوث البيئة في الظروف الراهنة : يمكن ملاحظة
 التالي : -

أ- على صعيد البلدان الصناعية المتطورة : بلا شك ارتباطا بالتكنولوجيات
 المتطورة من جهة ، والتحرر من ضغوطات العمل " مرحلة الحرب الباردة " من جهة
 ثانية ، والتعميم السريع لسياسات الليبرالية الجديدة من جهة ثالثة، بلا شك ، قد يترتب
 على ذلك حدود واسعة من البيئة النظيفة ، وسيختفي العبء التكاليفي للتلوث ، المفترض
 أن يتحملة رأس المال ، سواء بفعل الطاقة الإنتاجية للتكنولوجيات المتطورة والحديثة أو
 بفعل تراجع ما هو مدفوع للعمل بسبب تقلصه أو الاثنين معا . إلا أنه إذا ما تم إسقاط
 المتراكم من التكلفة التاريخية للتلوث على المرحلة الراهنة ، بقدر ما يكون أثاره إيجابية
 على العمل ورأسمالية الدولة الوطنية، باعتباره يدخل في دائرة استرداد استحقاقات ذات
 منحنى تاريخي ، بالمقابل فإن أثاره السلبية على رأس المال أمرا أكيدا .

ب - على صعيد البلدان الضعيفة اقتصاديا : كما يلاحظ ميدانيا ، أن صيغة
 تعاملات رأس المال مع موضوعة تلوث البيئة ، تدخل في دائرة خبطة متعددة الأوجه
 والآليات يمكن استعراضها بشكل مكثف كالتالي :

- من جهة ، هناك أطروحات شبه أمرية على الاقتصادات الضعيفة مفادها إنهاء
 حالة المشروعات الملوثة للبيئة ، سواء بإلغائها نهائيا ، أو تجديدها اقتصاديا وتقنيا بالشكل
 الذي يستجيب لمتطلبات إيقاف زحف التلوث والاعتداء على البيئة ، ومثل هذا الوضع ما
 لم يتوفر له التمويل اللازم ، والتراكم الرأسمالي الذي يسمح بذلك ، يمكن أن يحيل العمل
 إلى بطالة جماعية ، وبالتالي يزيد من اختلال التوازن بين العمل ورأس المال.

إمكانية العمل على الاستفادة الجادة من التطور التقني والتكنولوجي ، بسبب التراجعات الملاحظة في مشروع رأسمالية الدولة الوطنية على الاستثمار في ميدان التطور التقني - والتكنولوجي .. بالمقابل المبرر الموضوعي في التغير الحالي والحاصل في هيكل رأس المال ، يشير بشكل واضح ، المكانة المعتبرة للإنفاق الاستثماري في ميدان التطور التقني - التكنولوجي .. وبالتأكيد نتيجة هذا الوضع ، الذي تشدد فيه سيطرة رأس المال ، لا بد أن ينعكس إيجابيا على رأس المال وسلبيا على العمل.. وبالتالي يُصعد الميل باتجاه احتلال العلاقة بين العمل ورأس المال.

ثالثا - إسقاطات أطروحة تلوث البيئة في الظروف الراهنة : - من حيث المبدأ يمكن القول أن الأطروحة ، بمثابة ورقة متعددة الأوجه والأهداف . فالأطروحة على مستوى الخطاب الرسمي ، تستهدف تطويق النشاط الملوث للبيئة والحيلولة دون انتشاره من خلال حزمة من المستلزمات ذات الطابع القانوني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي .. الخ . وبالتأكيد أن المنظور المجرد لهذه الحزمة لا بد وأن ينظر إليه إيجابيا ، لأنه عليا يقلل من زحف التلوث والاعتداء على البيئة في المستوى الكوني . إلا أنه دعونا نحقق أطروحة تلوث البيئة من منظور العلاقة بين العمل ورأس المال في السياق التاريخي .. المعالجة الفاحصة تسمح بملاحظة التالي :

(1) أن ما يلاحظ من واقع تلوث البيئة ، هو بمثابة حالة تراكمية (9) ذات مرجعية تاريخية ، في أصولها إلى نشاطات رأس المال بدءا من الثورة الصناعية الأولى ، مروراً بالثورة الصناعية الثانية ، وصولاً للمرحلة الراهنة " انتقال رأس المال من صيغة التدويل إلى صيغة العولمة " ، وفي ظل هذه المرجعية ، فإن المساهمة الملموسة لمعظم الاقتصادات المتخلفة في عملية تلوث البيئة لا تعدو عن كونها مساهمة هامشية جدا مقارنة بحجم إسقاطات مساهمة رأس المال في تلوث البيئة طيلة الفترة المذكورة. وإذا قبلنا بمبدأ " الملوث يدفع " عندها يكون واضحا أن عنا

٩ - أ.د. / عبد الأمير السعد / راجع دراستنا / لأفكار ملاحظات أولية ضريبة الكربون / مجلة دراسات عربية / العدد 9 - 10 / 1996 بيروت

تعزيز الفرصة المتاحة أمام عمالة بلدان الاقتصادات الضعيفة لرفع مستوياتهم المعيشية ، وبغض النظر ، عن إمكانية تأويل ذلك من منظور الاقتصادات الرأسمالية المتطورة ، إلا أننا نعتقد أن هذا صحيحا ، حتى لو كان ذلك سيدفع بالأجور نحو الانخفاض في الاقتصادات المتقدمة ، نتيجة حركية العمالة الوافدة.

تأسيا على ما تقدم ، يمكن القول ، أن غياب حالة الهجرة العالمية الحرة ، يضعف حركية العمالة وبالتالي يجعل من إمكانات التغلب على الفقر في الاقتصادات الضعيفة أمرا محدودا وفي دائرة ضيقة وتضعيد ميل اختلال التوازن بين العمل ورأس المال أمرا راجحا وفي دائرة واسعة.

من هنا يتضح أهمية تشريع عالمي المدى لتأسيس منظمة الهجرة العالمية . وفي سياق ذلك لا بد من التوقف عند بعض الأطروحات المتصلة بحرية انتقال العمل عالميا ، من منظور كونها قد تشكل " عائقا في الاقتصادات المتطورة على مستوى " فائض العمل، الحماية ، المنتجات النهائية .. " و كمناقشة أولية لذلك :

أولا - حرية انتقال العمل: على مستوى حرية انتقال العمل من الاقتصادات المتطورة إلى الاقتصادات الضعيفة ، موضوعيا حرية انتقال العمل في هذه الحالة لا توجد عوائق جدية من قبل دول الاقتصادات الضعيفة ، سواء أكانت هذه العملية ، قد تمت بشكل فردي أو بشكل جماعي في إطار اتفاقات حول عقود العمل ، ومعظم العوائق تدخل في دائرة الحساب الكلي المقارن لعائد العمل^(*) . بينما حركة انتقال العمل من الاقتصادات الضعيفة إلى الاقتصادات المتطورة غالبا ، تواجه عوائق جدية ، والحالات التي يكون فيها حجم العمالة المهاجرة كبيرا ، في الغالب لا يتم تطوير مؤهلاتها بالشكل الذي يسمح لبلدانها الأصلية الاستفادة من مستوى مؤهلاتها الجديدة .

ثانيا - أن الميل للتوازن بين العمل ورأس المال أو اختلاله يتأثر بعوامل عديدة في المرحلة الراهنة من تاريخ الرأسمالية ، وعلى المستوى الملموس يتجلى في ضعف

(*) مما هو جدير بالإشارة ، أن حرية انتقال العمل من الاقتصادات المتطورة إلى الاقتصادات الضعيفة ، ينبغي عدم النظر إليها على أساس تقاليد معتبرة لحرية "اقتصاد السوق" ، بل الراجح أنها ترتبط بحالة غياب نصوص تشريعية منضبطة حول العمل من جهة ، ومن جهة أخرى لا يوجد تنفيذا ما يدعو مساهلة العمل الوافد لمعظم دول الاقتصادات الضعيفة . / الباحث / .

تصعيد مديات ذلك إلى مستوى تحرير حساب رأس المال ، فالنظرية الاقتصادية نفسها تدعي أن العمالة جزء من مدخلات الإنتاج ، وهي لا تنقل أهمية في ذلك عن رأس المال ، إن لم نقل متفوقة عليه ، وإن إتاحة الفرصة لحل إشكالية فجوة الأجور والإنتاجية ، يبرز في الظروف الراهنة تحديدا أهمية الدعوة لوجود منظمة متعددة الأطراف ترعى هذه العملية وتعمل على تنظيمها ، باعتباره أمرا مشروعا . وبالتأكيد أن تصعيد حق الهجرة العالمية سيواجه بخطاب قوماني " ما فوق الوطنية " تباعا لطبيعة المعارك التي يخوضها رأس المال ، وإن انعدام منظمة للهجرة العالمية ، صحيح في مستويات معتبرة يعود إلى القوة الضاغطة لرأس المال ، إلا أنها في الجانب الآخر إشكالية تعود أصلا إلى غياب خط توافقي فعال حول خلق منظمة للهجرة العالمية .

فالناس المهاجرون هم في الواقع عمالة تبحث عن ظروف عمل أفضل ، على الأقل في بعض مستويات الموضوع ، وهو ما يدفعنا بتثبيت بعض الملاحظات بهذا الخصوص :

- (1) الملاحظ اليوم ، في الاقتصادات المتطورة ، ثمة ميل واضح لرأس المال ، مفاده عدم الأخذ بمصالح المهاجرين أو المهجرين المحتملين في اعتبارات السياسة الوطنية لدولة ، على اعتبار ، قد يترتب على ذلك ضغوطات باتجاه منظمة عالمية للهجرة كجزء من نظام ليبرالي متحرر للهجرة.
- (2) الملاحظ اليوم ، مازال مسعى العمالة المهاجر. باتجاه منظمة عالمية للهجرة ضعيفا ، وما زال صوتها خافتا ، ولا يعطى له الأهمية في الحديث السياسي .

مثل هذا الوضع ، هو الذي يدفعنا إلى القول ، إن حل إشكالية فجوة التعارضات بين الأجور وإنتاجية العمل في المناطق المختلفة يتوقف إلى حدود بعيدة على كسب معركة حق الهجرة العالمية الحرة ، ومن هنا تحديدا يمكن لأطراف عديدة أن تخلق خط توافق والتحالفات في تأسيس منظمة الهجرة العالمية :

" الاتحاد العالمي لنقابات العمال ، الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ، منظمة العمل الدولية ، منظمات أرباب العمل " . فقط في سياق تأسيس مثل هذه المنظمة ، عندها يمكن

فيها وبقوة أسباب عديدة ، منها ما هو موروث تاريخي ، ناجم عن التخلف في التنمية ، ومنها ما يتصل بالاضطهاد والقمع السياسي في البلاد المتخلفة ، ومنها ما يتصل في إسقاطات الثقل المميز لطبيعة نشاط الشركات المتعدية الجنسية في الاقتصادات الضعيفة . كل هذه العوامل وغيرها تجعل العمال مستعدون للعمل للقبول في الأجور الزهيدة ، ليس لأنها فعلا تعكس قيمة عملهم بل لأن خياراتهم في العمل محدودة . وفي مديات الليبرالية المعولمة ، يمكن ملاحظة مفارقة صارخة ، مفادها عولمة رأس المال ووطنية العمل !! ، هذا الوضع يعكس مستوى متعدد من مفارقة جديدة ، تتجاوز اشتراطات ريكاردو حول نظرية التفوق النسبي في التجارة الدولية والتي مفادها " عدم انتقال رأس المال والعمل دوليا" وإبقاء حركتهما داخليا ، بينما الجديد في المفارقة ، هو هذه الحرية الواسعة في حركة رأس المال ، للانتقال من مستوى التدويل إلى مستوى عولمة رأس المال ، يقابلها إبقاء حركة العمل في حدود مجالها الوطني .. مثل هذا الوضع يعمق شكل ومضمون مفارقة الكيفية التي يتم فيها التعامل مع عوامل الإنتاج في المرحلة الراهنة ، لكونه مخالفا لتطلعات الكلاسيك من جهة ، ومن جهة أخرى ، في الوقت الذي تؤكد صحة ماركس قبل قرن ونصف على أممية العمل من خلال شعار " يا عمال العالم اتحدوا " كما ورد في البيان الشيوعي ، فإن المرحلة الراهنة من تاريخ الرأسمالية المعولمة ، تجتهد بكل الموضوعات التي تحول دون حرية انتقال العمل دوليا لضمان استمرارية وتصعيد توسع القاعدة المادية لأرباحها على الصعيد العالمي .

والسؤال ، ما الذي يمكن فعله كمساهمة باتجاه تقليص فجوة الأجور وفجوة الإنتاجية على الصعيد العالمي ؟ و كمدخل لذلك ، يمكن القول في موروث عقلانية الممارسة ، ما مفاده التالي :

إن الاتفاق على شيء نريده ، لا يعني أننا متفقين على شيء لا نريده ، وهو ما نسميه البحث عن خط التوافق في الشيء الذي نريده ، وقد يساعد على حل إشكالية فجوة الأجور وفجوة إنتاجية العمل ، وإسقاط ذلك على الميل في اختلال التوازن بين العمل ورأس المال . وتأصيل الفكرة بهذا الصدد ، يتطلب تشريح موضوعي للنظرية الاقتصادية ومقتضياتها ، ومثلما تقتضي النظرية الاقتصادية برفع الحواجز أمام حركة رأس المال

(2) - أن التغير الإيجابي في معدل الأجور عالمياً أقل من التغير الإيجابي في معدل إنتاجية العمل عالمياً .

(3) - صحيح أن الإصلاحات السياسية في ميدان الديمقراطية ، يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في تقليص الفجوة على صعيد الأجور وإنتاجية العمل ، بين تلك الدولة والدول الأخرى ، إلا أنها لا تقدم وحدها مبرراً كافياً لردم الفجوة ، والمثال التالي يمكن أن يوضح ذلك (8)

افتراضات رودريك حول " الديمقراطية في علاقاتها بالإنتاجية والأجور :

المثال ، يخص صناعة النسيج في USA والمكسيك

أجرة الساعة الواحدة في المكسيك 1998 2.93 دولار/ ساعة

أجرة الساعة الواحدة / المعدل المتوسط / في USA 1998 11.61 دولار/ ساعة

بمعنى أجرة الساعة في المكسيك $= 100 \times \frac{2.93}{11.61} = 25\%$ حوالي 25 % من أجرة الساعة

في USA قبل إدخال الديمقراطية .

افتراض أثر الديمقراطية على تحسن الأجور يتراوح ما بين " 10 % - 30 % " ، عندها :

الاحتمال الأول / الأجور / $= 2.93 + 10\%$ من الأجور $= 3.22$ دولار - ساعة /

في المكسيك .

الاحتمال الثاني / الأجور / $= 2.93 + 30\%$ من الأجور $= 3.81$ دولار - ساعة / في

المكسيك بمعنى أجرة الساعة في المكسيك " بعد إدخال الديمقراطية " ستتراوح ما بين

(27.7 - 32.8 %) من أجرة الساعة في USA .

بهذا المثال الملموس ، يتضح أن الإصلاح السياسي في زاوية الديمقراطية مهماً

وقد يساعد في ردم فجوة الأجور والإنتاجية ، لكنه ليس الوحيد ، والأحداث التاريخية ، لا

تنبئ لنا مجالاً للتفاؤل ، كما نقوله الليبرالية المعولمة ، فالإصلاح السياسي وحده لن

يقرب من الحدود المفترضة والمرتجاة في تقليص الفجوة في الأجور وفي إنتاجية

العمل.. ومن هنا يتضح أن موضوعاً تدني الأجور في الاقتصادات الضعيفة ، يتدخل

(8) يمكن العودة إلى " العولمة والفقراء " بخصوص افتراضات الأرقام ، مصدر سابق .

العمل ورأس المال هي في الحقيقة تعكس التناقض داخل المشروع الرأسمالي بين ديناميكية التحولات التكنولوجية ، وصعوبة التوصل إلى إطار تنظيمي متلائم مع عملية العمل الجماعي. ومن هنا تحديدا تبرز أزمة نمط التراكم.

ثانيا - في إشكالية / الفجوة في إنتاجية العمل والفجوة في الأجور:

وهو ما يدفعنا للتوقف عند تفسيرات الليبرالية المعولمة لموضوعه الفجوة في إنتاجية العمل والأجور من خلال أفكار بعض ممثليها (7):

- يرى ستيفن غولب " Stephen .S.Golub " ان الأجور المدنية في بلدان الاقتصادات الضعيفة ، يرتبط أساسا في المستوى المتدني لإنتاجية العمل ، ويذهب في توصيف العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل بأنها تتبع بعضها بعضا بعلاقة تبادلية عبر المراحل التاريخية، وبنفس الاتساق عندما ترتفع إنتاجية العمل تزداد الأجور.

- وفي هذا السياق توصل دوني رودريك Doni .Rodrik إلى نفس استنتاجات ستيفن غولب ، حيث يرى أن 80 % - 90 % من أسباب الفروق في الأجور في الدول تعود إلى التباينات الواسعة في إنتاجية العمل ، وهو يركز بهذا الصدد على موضوعه " دور الديمقراطية " في طمس فجوة الأجور وفجوة إنتاجية العمل ، وينطلق في دراسته لذلك من خلال " الديمقراطية تدفع أجور أعلى " .

موضوعيا ، لا نرى من الانطباعات والتفكيرات الأولية التي يقدمها ستيفن غولب، وداني رودريك ما يجعلها ترتقي إلى مستوى معقول من قوة الحجة للأسباب التالية :

(1) - واقع الحال يكشف أن فجوة الأجور المقارنة بين الاقتصادات المتطورة والاقتصادات الضعيفة تتفوق كثيرا عن فجوة إنتاجية العمل المقارنة بين الاقتصادات المتطورة والاقتصادات الضعيفة .

(7) جي آر . مانديل / العولمة والفقراء / تعريب وليد شحادة / دار الحوار الثقافي - بيروت .

على ذلك من توسيع دائرة اختلال التوازن بين العمل ورأس المال في الحالتين " حالة الاقتصادات المتطورة أو حالة الاقتصادات الضعيفة " .
وفي سياق ما تقدم ، يكون من الضروري التقاط معانيات أساسية عند تحليل إشكالية اختلال التوازن في المرحلة الراهنة ، وهي :

أولا - إشكالية التوافقية في الإطار التنظيمي للعمل والتحول التكنولوجي :

الملاحظ ، أن الرأسمالية الراهنة شددت من ميلها نحو التمرکز الاحتكاري ومثل هذا الميل ، يجعل من حجم المشروع الاقتصادي إلى درجة تصعب من إمكانية إيجاد إطار تنظيمي ملائم لعملية العمل يتوافق مع الحول التكنولوجي (6) ، خاصة في ظل الانتماجات المتسارعة بين المشروعات .. وإن شدة تمرکز رأس المال تعني الاستقطاب في توزيع الثروة ، ومثل هذا الأمر يعني التسوئ النسبي لأوضاع العاملين ، ومن ثم فقدانهم للثقة في أخلاقيات العمل في المشروع. الرأسمالي ، وبالملموس ، فإن سيطرة رأس المال المالي على مرحلة الإنتاج ، تخلق وضعا متناقضا بين اللفة القصيرة المدى لرأس المال في تحقيق الربح والاحتياج الموضوعي للمدى المتوسط في هذه المرحلة من دورة رأس المال " مرحلة الإنتاج " ، مثل هذا الوضع المتناقض يحول دون التوصل إلى شكل تنظيمي لعملية العمل الاجتماعي داخل المشروع يتواءم مع التحولات التكنولوجية السريعة في فنون الإنتاج . بمعنى أكثر من ملموسية: إن الذي يحصل في الجانب التنظيمي هو الذي يظهر و كأن التكنولوجيا تعمل بالصد من العمل بسبب حالة اللاتوافقية بين المتطلبات التنظيمية للعملية التكنولوجية و حدود المتطلبات التنظيمية للعمل ، و المعروف ميدانيا ، إن الابتكارات التكنولوجية و ترقيتها ترتكز على عملية تنظيمية متطورة ، و العمل كي يكون تلازمه مع التطور التكنولوجي توافقيا ينبغي ترقية العملية التنظيمية التي يرتكز عليها العمل ، و إذا كانت هذه الترقية التنظيمية ضعيفة عندها تحصل الفجوة و كأن هناك تقاطع بين العمل و التكنولوجيا بينما واقع الحال أن التقاطع الحقيقي هو بين العمل و رأس المال . ومن هنا فإن حالة اختلال التوازن بين

(6) الكتاب السنوي الحادي والعشرون ، مجلة قضايا فكرية " القاهرة 2005
الدراسة القيمة للأستاذ الدكتور / محمد دويدار / " العولمة الاقتصادية مقولة علمية أم قولة أيديولوجية " .

المصادر الحقيقية لاختلال التوازن بين العمل ورأس المال ، مرحلة ما بعد الحرب تتمحور في زاويتين أساسيتين :

(1) الميل لتطويع ، آليات استمرار خلل السياق التاريخي في صياغة نظرية التجارة الدولية .

(2) الميل لنزع ثقل الطابع اللا اقتصادي في التوازنات بين العمل ورأس المال .

حيث أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، تزامنت مع نقله نوعية جديدة في وظيفة رأس المال من صيغة التدويل إلى صيغة العولمة ، وهذه الصيغة تطلب حزمة واسعة من آليات الليبرالية الجديدة ، تجلت بشكل عام في إسقاطات السياسة الاقتصادية الدولية على السياسات الاقتصادية الوطنية ، وبشكل خاص في مفردات وفاق واشنطن وأثارها المنظورة على تعزيز الميل لإخلال التوازن بين العمل ورأس المال ، وهو ما يتطلب التأشير المكثف على ثلاثة ركائز أساسية عند تحليل إشكالية اختلال التوازن بين العمل ورأس المال في المرحلة الراهنة ، وهي :

أ- مفردات حزمة وفاق واشنطن ، تسمح موضوعيا لاختلالات واسعة في العلاقة بين العمل ورأس المال لصالح الثاني ، سيما وإن الجاهزية المؤسسية لتحقيق ذلك حاضرة وبفعالية مميزة ممثلة في " صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، بنك التسويات الدولية ، المنظمة العالمية للتجارة " .

ب- مفردات إحلال السياسة الاقتصادية الدولية محل السياسة الاقتصادية الوطنية ، هي الأخرى تسمح عمليا في تفكيك الأنظمة الإنتاجية القائمة في الاقتصادات الضعيفة ، وإعادة هيكلتها بما يسمح بأخلالات واسعة بين العمل ورأس المال لصالح الثاني .

ج- مبالغة الإعلام الاقتصادي لرأس المال في تقييم الفجوة بين إنتاجية العمل والأجور في حالي الاقتصادات المتطورة والضعيفة من جهة ، وإسقاطات أثر التطور التقني - التكنولوجي في كلتا الحالتين من جهة أخرى ، وما يترتب

المال، وهنا يتضح ما تنبأ به الكاتب الأمريكي ريفكن في كتابه "نهاية العمل" (5)، حيث لنحية رأس المال تدفع وبقوة باتجاه تحول المكتسبات المعرفية العالمية في مجالات العلم والتكنولوجيا إلى فضيحة تكديس لانقذاعات مادية استغلالية صارخة تختص بمصالح قلة متناهية في الصغر من حجم سكان العالم . حيث من منظور رأس المال فإن تطورات العلم والتكنولوجيا تتزايد بمرور الزمن وبسرعة أسية ، وفي إطار القيم المعلنة لليبرالية المعولمة ، فإن رأس المال المالي العالمي سيزداد تركزا وتمرکزاً إلا أن نسبة القوى الاجتماعية التي سيمثلها ستخف إلى ما دون 20 % ، بالمقابل ستزداد باستمرار النسبة الخاصة بمجتمع الـ 80 % الفائض عن العمل (6) سواء حصل ذلك تحت ذريعة مستوى الانماجات الجديدة أو تحت ذريعة الآثار الثقافية للثورة التكنولوجية. إلا أن هذا التصور والتقدير لرأس المال ، قد يكون صحيحاً ، ولكن فقط في حالة افتراض الأمر الواقع من الليبرالية المعولمة صحيحاً ، بينما واقع الحال ، فإن هذا المنهج لا يكون على صواب ، لأنه يعكس طريقة خطية للتطور ، تحاول قسراً تجاوز النتائج والكائنات الحية ، فالتاريخ والكائنات الحية لا يجري فيها التطور بطريقة خطية ، بل إن التطور يجري من خلال مسيرة غير خطية .

بمعنى أن هذا الجيش الواسع من "الفائضين عن العمل" والقابل للزيادة ، وفي زمن العولمة وبالاعتماد على منجزات الثورة العلمية - التكنولوجية " سرعة الانتقال ، الانترنت .. الخ" يمكن أن يتحول إلى قوة منظمة في التعبير والحركة ، والمواقف ، بحيث تصل في مدياتها إلى حد تعطيل وتعديل مسارات رئيسيه في توجهات العولمة ، وفي مقدمتها ملف ما يسمى " الفائض عن العمل" . وهو ما يدفعنا لمعاينه المصادر الحقيقية لاختلال التوازن بين العمل ورأس المال ، مرحلة ما بعد الحرب الباردة . وإذا ثبتنا مستوى من القناعة مفادها إن نهاية الحرب الباردة هي الحرب ، عندها يتضح أن

(5) الدكتور محمد رؤوف حامد / القفز فوق العولمة / سلسلة أقرأ ، دار المعارف ، القاهرة . /
(6) - أن مجرد افتراض هذا الميل صحيحاً ، فهو يعني أن الرأسمالية الراهنة على المستوى المنظور والاستراتيجي توسع من دائرة الناس الذين يهجرونها ، سواء بمنطق اقضاءاتها القسرية للناس ، أو بمنطق أن الناس صاروا لا يرون هناك شيء قد تبقى من ماضي الرأسمالية ، أو الاثنين معاً . / الباحث / .

إمكانية التدهور مصلحة رأس المال الاحتكاري الدولي في حالة توسعه في دائرة الإنفاق الاستثماري في مجال التطور التقني التكنولوجي " (*) .

من هنا يمكن القول، أن الميل للتوازن بين العمل ورأس المال طيلة مرحلة الحرب الباردة، هي أقرب لحالة مساومات السياسة العامة لرأسمالية الدولة في كلتا النظامين ، وليست كونها حركة تلقائية ذات ميل لتوازن العمل رأس المال . من هنا تحديدا ، يصبح التطور التقني والتكنولوجي سلعة تحت السيطرة ، ولأنه سلعة تحت السيطرة ، صار ممكنا تغيير هيكل رأس المال في الإنفاق الاستثماري في مجال التقنية والمعلومات بين مرحلة الحرب الباردة ومرحلة ما بعد الحرب الباردة .

المحور الثالث : رؤيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتصعيد الميل لإخلال التوازن :
كما يتضح من مفردات المحور السابق ، أن الميل للتوازن في العلاقة ما بين العمل ورأس المال طيلة مرحلة الحرب الباردة ، لم يحصل تلقائيا بل تحت تأثير تسوية متقابلة لرأسمالية الدولة / النموذج الرأسمالي والنموذج الاشتراكي .. بمعنى أن مرحلة الحرب الباردة تطلبت حزمة من التوازنات وإن الميل للتوازن بين العمل ورأس المال يعتبر إحدى المفردات الرئيسية لهذه الحزمة .. إلا أنه مع مطلع تسعينات القرن العشرين وانهيار " النموذج الاشتراكي " في التجربة السوفييتية ودول أوروبا الشرقية ، بدأت رياح التغيير باتجاه بداية جديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، والتي يعتبر اختلال التوازن بين العمل ورأس المال إحدى تجلياتها الرئيسية. والمشكلة أن رأس المال المعولم ، يسعى على ترسيخ اعتقاد مفاده التالي : أنه ارتباطا بالثورة التكنولوجية وتطوراتها السريعة والعميقة، فإن العالم سوف لا يحتاج إلى 80 % من سكانه !! وإن 20 % من سكانه على مستوى المعمورة ، سيكونوا كافين في القرن الحادي والعشرين للحفاظ على النشاط الاقتصادي!! . وفي مديات هذه " الرؤيا " ، فإن التوازن المفترض بين العمل ورأس المال لا يتحقق إلا من خلال طرد فائض العمل ، والمقدر في هذه الحالة بـ 80 % من سكان العالم !! بهذا المعنى ، فإن 80 % من سكان العالم سيواجهون فاقه من منظور التوجه العولمي لرأس

(*) ثمة إشارة هامة ، أن بعض التوازن في نمط توزيع الدخل لا يعني توازنا في توزيع الثروة وهنا الإشكالية في حالة رأس المال ، فإن الثروة قد تتشكل من مجموع واسع من الدخول بينما في حالة العمل ، فإن الثروة في الغالب تتشكل من صنف معين ومحدد من الدخل . / الباحث /

ضعيفا من جهة ، وحساسية التأثير سلبا على العمل سريعة الوضوح ، سيما وأن معظم هذه الأنظمة يتسم عجزها الاقتصادي في حزمة من الانسدادات ، بدء من الفساد الإداري، مروراً بالسياسات الاقتصادية المتبعة ، ومنها ماله طابع بنيوي يتعلق بالصيغ التلغيفية ، حول النموذج الاقتصادي - الاجتماعي المزمع بناءه.. مثل هذا الوضع جعل إنفاق رأسمالية الدولة الوطنية في " النموذج الاشتراكي" على التطور التقني - والتكنولوجي ضعيفا ومحدودا " باستثناء الإنفاق على العسكرية " كي يكون التوازن بين العمل ورأس المال ممكنا سيما وأن حضورها (ولاعتبارات مفهومة) في التجارة الدولية لا يتيح لها قدرة تنافسية بالمقارنة مع سوق الاقتصادات الأوروبية أو الأمريكية أو اليابانية . ومن زاوية رأس المال ، فإن التراكم الرأسمالي في نظام الرأسمالية وفيرا ، وبالتالي يسمح بإتفاق استثماري واسع في مجال التطور التقني - التكنولوجي ، وموضوعيا مثل هذه العملية تؤدي إلى تشكل سلسلة من الحلقات مفادها التالي : إنفاق استثماري في مجال التطور التقني - التكنولوجي زيادة في الطاقة الإنتاجية زيادة في حجم الإنتاج

← زيادة في حجم المبيعات ← زيادة في الأرباح الكلية ← انخفاض في الأسعار

← انخفاض في الربح على الوحدة الواحدة وبالتالي

توترات في العلاقة مع العمل يتجلى في الأمر الواقع من فائض العمل .

ولإيقاف عملية التدهور المستمر في ربح الوحدة الواحدة من جهة والحفاظ على إمكانية الميل للتوازن بين العمل ورأس المال ، تطلب من رأس المال الحد من الإنفاق الاستثماري في ميدان التطور التقني - التكنولوجي ، مازال هذا الإنفاق لا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق الدولي من جهة ، ولا إلى موقف جديد يسمح بتقليص " فائض العمل " الناجم بسبب الإنفاق الاستثماري في ميدان التطور التقني - التكنولوجي من جهة أخرى .. ومن هنا تحديدا ، فإن الميل لحالة للتوازن بين العمل ورأس المال طيلة مرحلة الحرب الباردة يركز في مبادئه الأساسية على ضعف المقدرة لدى رأسمالية دولة " النموذج الاشتراكي على خلق التراكم الرأسمالي والمعرفي الذي يسمح بتوسيع دائرة الإنفاق الاستثماري في مجال التطور التقني - التكنولوجي من جهة ، ومن جهة أخرى

أولاً - ان التعامل مع حالة المتاح الممكن ، تعني القبول بمبدأ التنازل المتقابل لقاء ميل لتوازن ممكن في العلاقة بين العمل ورأس المال .

ثانياً - ما حصل في إطار الحرب الباردة ، سهل أكثر للرأسمالية على تصعيد مديات تهميش الفكر الاقتصادي والاقتصاد السياسي وليس تعزيزا لمكانتهما كما هو مفترض .

ثالثاً - إن الجانب المعلن من الميل للتوازن بين العمل ورأس المال ، ارتباطاً بمرحلة الحرب الباردة ، كان يطمس عبء اختلال متراكم في " النموذج الاشتراكي " كان يمكن انفجاره مبكراً ، إلا أنه تأخر ، والقضية برمتها ترتبط بعامل الوقت وطبيعة المرحلة السائدة في التسويات الدولية .

لتوضيح ذلك في مديات متصاعدة ، يقتضي التوقف عند قضية الميل للتوازن بين العمل ورأس المال من منظور التكنولوجيا والدولة التدخلية " دولة مرحلة الحرب الباردة " ، وهو ما يتطلب تثبيت بعض الحقائق الأولية حول ذلك :

أولاً- ان التطور العلمي والتكنولوجي موضوعات مجردة ترتبط بالتغيرات المعرفية والتقنية ، ومن الناحية العملية يمكن تطويع وظيفتها باتجاه مصالح هذا القطب أو ذلك تبعاً لحالة التوازنات بين القطبين / العمل ورأس المال / وكلما كان هذا التوازن بين العمل ورأس المال موضوعياً كلما كان أثر التطور التقني عليهما متوازناً.

ثانياً - ارتباطاً بالملاحظة السابقة ، فإن التطور التقني والتكنولوجي سلعة تحت السيطرة ، ومن هنا تحديداً يمكن ملاحظة حالة إبقائه محدوداً طيلة مرحلة الحرب الباردة ، قد يكون حقق أهدافاً مختلفة إلا أنها تدخل في إطار التسوية الكلية للعمل ورأس المال ، ولتوضيح ذلك :

إن التصعيد في الإنفاق الاستثماري في ميدان التطور التقني والتكنولوجي من زاوية العمل إما أن يؤدي إلى خلق فائض العمل الذي ينبغي إخراجهِ من العملية الاقتصادية ، وبالتالي حالة بطالة ، أو إبقاء العمل وتطوير مهاراته وكفاءته ، وبالتالي تحميل الدورة الاقتصادية الأعباء الإضافية المتصلة بالإنفاق الاستثماري في ميدان التطور التقني . ولما كان التراكم الرأسمالي للعمليات الاقتصادية في اقتصادات النظام الاشتراكي

ورأس المال . و يتجلى ذلك من خلال الحضور المزدوج لمجموعة واسعة من الحالات،
منها على سبيل الذكر لا الحصر :

(1) - حالة الاستمرارية في الرأسمالية الناقصة " المبتورة " ، حيث أن تدويل
رأس المال وعالميته تمت على مستوى السطح ، وهذا لا يعني تماما أن
عالميته على مستوى العمق قد تمت . ومثل هذه العملية الناقصة ضرورية
لرأس المال في زاوية إبقاء الأجر النقدي المدفوع متدنيا وبالتالي توسيع
القاعدة المادية لأرباحه .

(2) - حالة المكافئة المطلوبة للعمل ، من خلال منظور توسيع المساهمات في
الدخل ، بغض النظر عن تدني الأجور.. ومثل هذا الموضوع لم يكن
ممكنا تحقيقه ويكون مقبولا عالميا من دون فعلا توافقا مقررا على مستوى
رأسمالية الدولة في النظامين " النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي " ..
والمشكلة في هذه التسوية كونها بحساب المراجعة التاريخية أفرزت
حالتين :

الحالة الأولى : على المستوى النظري :

إن المستوى الواضح من حالة الدونية الفكرية عند التنظير للفكر الاقتصادي
السياسي للاشتراكية ، مثل هذا الوضع عزز نوع من الشللية والتبسيطية التي حالت دون
قراءة ديناميكية لفكر ماركس الاقتصادي ، وهو ما يتطلب إعادة تأويل للكثير من الأفكار
المرتبطة بموضوعات عديدة لم يتاح الوقت اللازم كي يتوقف ماركس عندها تفصيلا .

الحالة الثانية على المستوى العملي :

تعمقت الفجوة في الجانب المقارناتي بين " اقتصادات أوروبا الرأسمالية
واقتصادات أوروبا الاشتراكية " ، وان هذا الوضع عزز المقدرة عند نظام رأسمالية الدولة
الاحتكارية على تصعيد حالة التهميش لمكانة الفكر الاقتصادي والاقتصاد السياسي مازال
ممكنا تسييح العلاقة بين العمل ورأس المال عبر التسوية الإستراتيجية بين النظام
الرأسمالي والنظام " الاشتراكي " هكذا يتضح ، أن مرحلة الحرب الباردة اتسمت بالتالي :

أ - مستوى الفائض الاقتصادي : في الوقت الذي ظل فائض الإنتاج وضعف إمكانات تصريفه داخليا إشكالية واضحة في الرأسمالية ، بالمقابل ظلت إشكالية " النموذج الاشتراكي " أكثر خطورة ، لكونها تتصل في الندرة بالإنتاج وليس بفائض الإنتاج .

ب - مستوى التكنولوجيا المرتبطة بعلاقات الإنتاج : ففي الوقت الذي ترتقي فيه علاقات الإنتاج فيما يسمى " النموذج الاشتراكي " إلى مستوى أرفع مما هو عليه في النموذج الرأسمالي ، إلا أن مستوى تطور قوى الإنتاج " مهارة العمل أو الآلة " في النموذج الرأسمالي أرقى بكثير مما هو في " النموذج الاشتراكي " . هذا التفوق المقارناتي اقتصاديا بين نموذج الرأسمالية ونموذج الاشتراكية ، كما هو عليه في حالة الأمر الواقع من النموذج السوفييتي ودول أوروبا الشرقية ، سهل للرأسمالية على الإدارة التوافقية في العلاقة بين رأس المال والعمل ، سيما وأنها تدرك جيدا أن التخلي عن الحالة التوافقية يتطلب منها أن تحقق ميدانيا مرحلة جديدة عنوانها الإعلان رسميا على تفوق الرأسمالية عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، بينما واقع حال مرحلة الحرب الباردة لا تعطيها وبشكل كاف مثل هذا التفوق وبشكل خاص في الزاوية السياسية والزاوية العسكرية . من هنا يتضح ، أن حل إشكالية العلاقة بين العمل ورأس المال بالتوازنات في مرحلة الحرب الباردة ، سواء على مستوى المؤسسة الاقتصادية ، أو الاقتصاد الوطني أو على مستوى الاقتصاد الدولي ، لم تكن حولا اقتصادية صرفة ، بل مستوى معتبر منها يخضع لحسبة كليانية متعددة المؤشرات منها ما هو ملموس ، ومنها ما هو تجريدي للرؤى .

والسؤال بهذا الصدد ، هل ما حدث طيلة الحرب الباردة من إدخال للعوامل الاقتصادية أو الحلول الاقتصادية يقلل من واقعية توازنات العلاقة بين العمل ورأس المال ويجعلها وهمية أو ليست واقعية ؟!!!

أم أنه ينبغي تفسير ذلك في إشكال أعمق يمكن تسميتها " التوافقية في مبدأ التنازل المتقابل " ، أو ما يسميه سمير أمين " الوسط التاريخي " ⁽⁴⁾ ، ويتضح ذلك من القبول في حالة المنافسة الناقصة أو " المبتورة " مقابل حدود من الميل للتوازن بين العمل

(4) الدكتور سمير أمين في كتابه / الفيروس الليبرالي / منشورات مركز البحوث العربية والإفريقية / 2004

الثانية : التأشير الملموس على البدائل المتاحة والمرتجاة من منظور ترقية وإعادة تأويل لبعض مستويات أفكار ماركس الاقتصادية (***) .

وهنا أصبح الواضح المعان حالة اختلال التوازن بين العمل ورأس المال ، يدفع الرأسمالية في البحث عن آليات تضلل الرؤيا عن الحالة المعلنة من اختلال التوازن بين العمل ورأس المال ، بالرغم من كون حالة الاختلال الفعلي قائمة بالملموس ولصالح رأس المال وبنسب معتبرة ، غير متكافئة على مستوى المدخلات والمخرجات . إلا أنه مع العشرية الثانية من القرن العشرين ، برزت على السطح ثلاث أحداث هامة :

(1) الحرب العالمية الأولى . (2) الإعلان عن عصبة الأمم المتحدة .

(3) ثورة أكتوبر الاشتراكية الروسية 1917 .

والمشكلة أن معاناة الحالة الروسية كنموذج للاشتراكية التي لم يرسم ملامحها المجردة حلم ماركس ، موضوعيا تسمح بملاحظة محطتين :

المحطة الأولى :

" النموذج الاشتراكي " كأمر واقع ، عجل للرأسمالية في البحث في كل الوسائل المتاحة لديها من أجل تسويات جزئية لمصالحات بين رأس المال والعمل ، مما جعل توترات مرحلة رأسمالية المنافسة - الاحتكارية ، موضوعيا لم تلازمها وبنفس النسق توترات في العلاقة بين العمل ورأس المال .

المحطة الثانية :

حالة الأمر الواقع من " النموذج الاشتراكي " سهل للرأسمالية التأشير الملموس على التفوق المقارناتي بين النموذج الرأسمالي والنموذج الاشتراكي في جوانب عديدة من المستويات الاقتصادية ، منها على سبيل الذكر لا الحصر :

*** موضوعيا مثل هذا المرتجى من الصعب رسم انطباعات حول ملامحه وكيفية عمله، في الوقت الذي فيه ماركسية ماركس لم تشهد نمط انتاج ارقى من نمط الانتاج الرأسمالي، طيلة الفترة الممتدة بين وفاة ماركس، مروراً بثورة أكتوبر الروسية 1917، حتى لحظة انهيار الاتحاد السوفييتي سابقا / الباحث/

استهدفت العملية وبالعمق استكمال مهمات لمشروع التنمية بالتصنيع في الاقتصادات الغربية ، بالمقابل استهدفت إيقاف " قطع الطريق " لمشروع التنمية بالتصنيع ، مع السماح للصناعة وليس التصنيع ان تتحرك في حدود لا تتجاوز ممنوعات استكمال مهمات مشروع التنمية بالتصنيع (*) . ومن هنا تحديدا بدأت مرحلة نوعية جديد في الملاحظة العملية لواقع التجارة الدولية ، مما سهل لرأس المال على إخلال التوازن وإبقاء منظوره لمشروع التنمية في الاقتصادات الضعيفة بحدود مستويات محددة وضيقة من الصناعة ، وفي أحسن الأحوال تبقى هذه المشروعات بعيدة عن مقتضيات التصنيع ، الذي يدفع بعملية التشابك ما بين الفروع الاقتصادية بالشكل الذي يسهل تحقيق التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي .

المحور الثاني : رؤيا في مرحلة الحرب الباردة وحالة الميل للتوازن : -
كما أشرنا سابقا ، تلازمت بدايات الربع الأخير من القرن التاسع عشر مع بدايات تحول الرأسمالية إلى مرحلة نوعية جديدة " مرحلة رأسمالية منافسة ذات ميل للاحتكار " ، وهنا تحديدا، بدء يتضح المخفي " المستور " من حالة ميل الرأسمالية لإخلال التوازن بين العمل رأس المال ، وقد أصبح ذلك واضح ومعلنا بصيغة متسعة ، ومثل هذا الوضع ، يمكن أن يخلق توترات تراتبية لرأس المال في علاقته بالعمل من جهة ، ومن جهة أخرى ، مع مطلع القرن العشرين ، برزت مساهمات مميزة لكبار منظري الفكر الماركسي حول قضايا تصدير رأس المال (**) ، في إطار موضوعات نقد الاقتصاد السياسي للرأسمالية . إلا أن معظم هذه المساهمات وكما نعتقد لم تتوقف وبشكل كاف عند قضيتين أساسيتين :

الأولى : التأشير الملموس على الاختلالات الملاحظة في صياغة نظرية التجارة الدولية لدى الكلاسيك .

(*) ان ذاكرة التاريخ الاقتصادي للبلاد الضعيفة ما زالت حية اتجاه موضوعات ' قطع الطريق ' و الحلولة دون تشكيل نمط انتاج رأسمالي في العديد من المناطق غير الغربية/ الباحث/
(**) بهذا الصدد، يمكن الإشارة الى مساهمات "هوبسن" هلفردينج، كاوتسكي، روزا لوكسمبورغ، لينين... الخ/ الباحث/

الدولية " الفكر الاقتصادي ، الاقتصاد السياسي " ، إلا أن المرحلة التاريخية ، وللأسف موضوعيا لم تفرز مثل هذا الجهد الفكري المحدد في المرحلة المطلوبة ، ولا نعتقد أن ذلك كان مرهونا فقط بالضغوطات الواسعة لرأس المال " بالرغم أن ذلك أمرا واقعا فعلا ، بل وكذلك ، موضوعيا هذه المرحلة لم تفرز مساهمة مميزة يمكن أن ترتقي أو تقترب من مساهمة ماركس في نقد الاقتصاد السياسي للرأسمالية (*) .

ثانيا - مع مطلع الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، تصاعدت مديات تصدير رأس المال نتيجة تزاوج رأس المال الصناعي برأس المال التجاري وتشكل رأس المال المالي ذو المنحى الدولي ، وفي نفس الفترة استكملت مهمات الهجرة الدولية للعمل في إطار الاقتصادات الغربية ، بالمقابل لم تشهد الفترة ذاتها ، موضوعيا أية حركية ملموسة لرأس المال أو العمل باتجاه الاقتصادات الضعيفة ، لأسباب عديدة وأهمها ما هو مباشر وملحوس :

أ- استغلال الموارد والثروات في هذه المناطق لم يتطلب استثمارات كبيرة تحتاج إلى تصدير رأس المال ، سيما وأن تكلفة جميع مراحل استغلال الموارد متدنية جدا ، مما يلغي ضرورات الحركية المعتبرة لرأس المال باتجاه مناطق الاقتصادات الضعيفة .

ب- لا يوجد ماديا ما يحفز قوة العمل في اقتصادات البلاد الغربية من الانتقال إلى بلاد الاقتصادات الضعيفة ، سيما وأن فرصتها في العمل وفي الأجور في تلك المرحلة التاريخية داخل بلدانها هي أفضل بكثير مما هو متوقع في حالة حركية انتقالها باتجاه البلاد البعيدة " آسيا ، أفريقيا ، أمريكا اللاتينية " .

بلا شك هذا الوضع الذي يبدو متشابكا قد يكون استهدف في مستويات معتبرة تعطيل المكانة التاريخية للعمل ، إلا أننا نعتقد أعمق من ذلك ، فالقضية استهدفت برمتها تعطيل الخارطة الجغرافية لمشروع التنمية على الصعيد العالمي .. بمعنى في الوقت الذي

(*) مما هو جدير بالذكر ، مع مطلع سبعينات القرن التاسع عشر اشتدت حالة المرض على ماركس ، مما عطل الكثير من التفاصيل عمله الفكري طيلة الفترة و بين سبعينات و مطلع ثمانينات القرن التاسع عشر ، حيث وفاته المنية عام 1883 ، وفي هذه المرحلة تحيدا بدات مديات الكلاسيك وواقع التجارة الدولية تبرز بوضوح على مستوى السطح . / الباحث

تكن لديهم رؤيا كافية لعمق التطورات الحاصلة في رأسمالية المنافسة ونزوعها نحو الاحتكار . مثل هذا الوضع أغلب الظن هو الذي يدفع بملاحظة مفارقة كبيرة بين اشتراطات الكلاسيك في نظرية التجارة الدولية وبين طبيعة التطورات الحاصلة والسريعة في نمط الإنتاج الرأسمالي ، وحينما انتقلت الرأسمالية موضوعيا إلى مرحلة جديدة من تاريخ تطورها ، كان يفترض أن تحصل مراجعة فكرية واسعة لأفكار الجيل الأول من الكلاسيك ، إلا أن العملية لم تحصل بالنظر لشكل التدخل الجديد لرأس المال ارتباطا بتباين أثر أعمدة نظرية التجارة الدولية على النتائج الملموسة والمترتبة من النشاط الاقتصادي .. بالمقابل ، يلاحظ في الوقت الذي تقدمت أفكار ماركس بقوة في زاوية نقد الاقتصاد السياسي للرأسمالية ، إلا أن مساهمتها في زاوية إعادة تأويل ملموسة للكثير من الأفكار التي تم بموجبها صياغة نظرية التجارة الدولية ، ظلت ضعيفة إن لم نقل معدومة (3)، مثل هذا الوضع سهل تمرير الكثير من الآراء التبسيطية حول حرية التجارة الدولية ، من دون ملاحظة الواقع الملموس والذي يتجلى بالمفارقة بين أفكار صياغة نظرية التجارة الدولية من جهة ، وواقع التجارة الدولية من جهة أخرى . هذا الوضع يدفعنا إلى تثبيت صياغات فكرية محددة مفادها التالي : إن ضعف التوافقية في اشتراطات الكلاسيك وعدم مراجعتها المبكرة ، سهل في الإخلال بمستويات عديدة ومن أهمها إخلال التوازن بين العمل ورأس المال ولتوضيح ذلك ، يمكن التأشير على التالي :

أولا- إذا كانت طبيعة المرحلة الممتدة ما بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر حتى نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشرة ، موضوعيا لم تسمح بشكل كاف بمراجعة أفكار الكلاسيك ، إلا إن المرحلة الممتدة ما بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر وما بعدها ، تفترض بروز جهدا فكريا استكماليا لمناقشة موضوعات نظرية التجارة الدولية وبشكل خاص اشتراطات ريكاردو ، ومناقشتها تفكيكا في ظل ظروف جديدة ، وكما يمكن لهذا الجهد الفكري أن يغني فعلا اشتراطات ريكاردو ويكيفها ويجعلها أكثر ديناميكية واستجابة ومرونة للظروف الجديدة ، بعيدا عن خيار تهميش أعمدة التجارة

(3) للمزيد راجع دراستنا/ مقارنة نظرية حول اشكالية القطع و التقاطع في التجارة الدولية/ مصدر سابق

والمشكلة أن نظرية التجارة الدولية ، في إطار موروث الكلاسيك ولحد الآن لم ترتقي مدياتها وتتأكد مضامينها إلى مستوى الأعمدة والمجالات المختلفة إلا بشكل محدود، ويتجلى ذلك:-

أولا : تراجع مكانة الفكر الاقتصادي والاقتصاد السياسي كأعمدة رئيسية مقررة على مستوى الفعل الميداني لنظرية التجارة الدولية .

ثانيا : تصاعد مكانة السياسة الاقتصادية كفعل رئيسي مميز على المستوى الميداني لنظرية التجارة الدولية (2).

ثالثا : الإقرار بالحرية التامة في انتقال السلع المادية وعدم حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة خارج حدود التراب الوطني ، ارتباطا بعاملين هامين :

أ - استكمال مهمات تشكل الأسواق الوطنية في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي، تطلب موضوعيا الحاجة إلى إبقاء حركية رؤوس الأموال في إطار حدودها الداخلية ، سيما وأنها تحقق عائدا مرتفعا في حركيتها الداخلية .

ب - بغض النظر عن الاختلاف القانوني لمضمون الهجرة وحرية انتقال العمل ، إلا أنه موضوعيا حركة الهجرة الواسعة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر والتي شهدتها أوروبا وأمريكا الشمالية ، في تلك الفترة ، موضوعيا قللت " بل احتوت " من أهمية شرط عدم انتقال العمل باعتبار ان ذلك بالنتيجة تحقق من خلال الحرية الواسعة للهجرة العالمية المدى .

مثل هذه الظروف الملازمة للصياغة الفكرية لنظرية التجارة الدولية ، أغلب الظن عطلت وضوح الرؤيا بشكل كاف لدى الكلاسيك الأوائل ، وان الحاجة الموضوعية لاستكمال مهمات الأسواق الوطنية ، جعلت من إبقاء حركة رؤوس الأموال وحركة العمل داخليا أمرا ضروريا في المدى الزماني والمكاني المفترض لتصعيد مديات المنافسة على المستوى العالمي بشكل واضح وملموس ... إلا أنه وكما نعتقد أن الكلاسيك الأوائل لم

(2) للمزيد حول هذه الموضوعة، راجع دراستنا/مقاربة نظرية حول راس المال و التجارة الدولية بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول / الجزائر و الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة/ مارس/ افريل 2002/ جامعة الشرف و في نفس الوقت تم نشره في مجلة بحوث اقتصادية / العدد 33/23/2004 القاهرة.

ورأس المال ويجعل منها حالة مختلفة عبر مساراتها التاريخية ؟ ...!! وهل هذا الاختلال ذو سمات نزوعية ؟ ...!! أم أنه حالة يمكن تجاوز النزوعية فيها ؟ ...!! وهل هذه النزوعية سمات ترتبط بطرفي العلاقة ؟ ...!! أم أنها ذات طابع خارجي ؟ ...!! أم أنها تعبر عن مصالح لها اصطفاقات تاريخية معبر عنها ؟ ...!! وهل هذا الاختلال للتوازن بين العمل ورأس المال ضارا فعلا بالمشروعات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والكوني ؟ ...!! أم أن ما يقال عن أضراره لا يعدو عن كونه محاولة لطمس حالة الكسل التاريخي للكثير من الاقتصادات والكثير من المجتمعات ؟ ...!! كما يدعي ذلك تيار الليبرالية الاقتصادية الجديدة في تهمة للاقتصادات والمجتمعات الضعيفة .

وفي سياق ذلك يمكن تصعيد مديات التساؤل ، إلا أننا نعتقد أن المدخل المناسب في تشريح جوهر هذه الأسئلة ومدياتها ، يمر عبر المحاور التالية :

المحور الأول : رؤيا العمل التاريخي لإشكالية التوازن بين العمل ورأس المال .
المحور الثاني: رؤيا في مرحلة الحرب الباردة وحالة الميل للتوازن " تعطيل التكنولوجيا والدولة التدخلية لاستكمال مهمات الرأسمالية " .

المحور الثالث: رؤيا مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وتصعيد الميل لإخلال التوازن .

المحور الرابع: رؤيا في التوازن المتاح /المنظور الاستراتيجي للتوازن المتاح .
المحور الأول: " رؤيا في العمل التاريخي لإشكالية التوازن بين العمل ورأس المال " .

الثابت موضوعيا ، إن نظرية التجارة الدولية ، في سياقها التاريخي تركز على ثلاثة أعمدة رئيسية " الفكر الاقتصادي، الاقتصاد السياسي ، السياسة الاقتصادية " ومجمع مجالاتها يدور على ثلاث أنواع من السلع " السلع المادية ، سلعة رأس المال ، سلعة العمل " (1) .

(1) للمزيد حول هذه الموضوعة، راجع دراستنا/مقاربة نظرية حول اشكالية القطع و التقاطع في التجارة/مجلة بحوث اقتصادية/العدد 17 / 1999 القاهرة

أمير السعد
أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة عنابة

" مقارنة نظرية / في التوازن بين
العمل ورأس المال / "
إن بعض التوازن في نمط توزيع
لا يعني توازنا في توزيع الدخل
الشروة - الباحث-

Abstract

*Theoretical consideration about the equilibrium between capital and labour
The present paper focuses on four issues*

*The first issue deals with the historical evaluation of the equilibrium nature
of labour and capital*

*The second point of the paper concentrates on how the cold war era
contributed to the stabilisation of the equilibrium process between labour
and capital.*

*The third issue studies the post war triggering of the disruption of the
balance between labour and capital.*

*The final stage of the study investigates the probable possibilities opened to
the re-establishment of the equilibrium process between labour and capital.*

بدءًا يمكن القول ، بغض النظر عن اختلافات الرؤى في منظور حدود
موضوعات الاقتصاد السياسي ، إلا أن العلاقة بين العمل ورأس المال ظلت على الدوام
قضية مركزية في هذه الموضوعات ، وفي مديات هذه العلاقة تم تجريد الكثير من
الأفكار الأولية والمفاهيم التي أفرزها النشاط الاقتصادي ، وهي تتجاوز الحدود الأولية
لمفاهيم " التكلفة والسعر " إلى دائرة مفاهيمية أوسع تتضمن مكونات مختلفة للقيمة وفائض
القيمة ، وهي / الفائدة ، الربح ، الربح ، التبرج / . ومن جهة أخرى صار أكيدا ، إن
طبيعة شكل ومضمون العلاقة بين العمل ورأس المال تلقي بظلالها المباشرة وغير
المباشرة ، وهي ترسم موقفا محددا من تاريخية مشروع التنمية من جهة ، وعلى الحالة
الراهنة للتطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي من جهة أخرى والسؤال المركزي في
موضوع العلاقة بين العمل ورأس المال هو التالي : مالذي يدفع هذه العلاقة بين العمل